تقريـــر عـــن التنميـــة فـــي العالـــم 2005

تحســـين منـــاخ الاســـتثمار
مـــن أجـــل الجميـــع

تقريـــر عـــن التنميـــة فـــي العالم 2005

تحســـين منـــاخ الاســـتثمار
مـــن أجـــل الجميـــع

عرض عام

البنك الدولي
واشنطن العاصمة

© 2004 البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street, N.W.
Washington, D.C. 20433

الهاتف: 1000–473–202
موقع الإنترنت: www.worldbank.org
البريد الإلكتروني: feedback@worldbank.org

جميع الحقوق محفوظة

1 2 3 4 07 06 05 04
تصميم الغلاف والداخل: سوزان براون شميدلر.
صورة الغلاف بتكليف من فريق تقرير عن *التنمية في العالم 2005*؛ © Linda Frichtel

هذه المطبوعة موجز *لتقرير عن التنمية في العالم 2005*، وهي مطبوعة مشتركة بين البنك الدولي ومطبعة جامعة أكسفورد، ونتاج عمل موظفي البنك الدولي. والنتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها لا تعكس بالضرورة آراء مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها.

ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات المتضمنة في هذه المطبوعة ولا يتحمل إطلاقاً أية مسؤولية كانت عن أية نتيجة ناجمة عن استعمالها.

الحقوق والتصريح بالطبع والنشر

تخضع محتويات هذه المطبوعة لحقوق الطبع والنشر. وقد تعتبر عملية طبع و/أو نشر أجزاء من هذه المطبوعة أو كاملها بدون تصريح مخالفة للقوانين المرعية. علماً بأن البنك الدولي يحث على نشر مؤلفاته ويمنح عادة التصريح اللازم فوراً.

لطلب التصريح بنسخ أو إعادة طبع أي جزء من هذه المطبوعة، يرجى إرسال الطلب وكامل المعلومات إلى مركز التصريح بحقوق النشر على العنوان: Copyright Clearance Center, Inc., 222 Rosewood Drive, Danvers, MA 09123, USA، الهاتف: 8400–750–978 ، الفاكس: 4470–750–978، موقع الإنترنت: www.copyright.com

يرجى توجيه كافة الاستعلامات الأخرى عن الحقوق والتراخيص بالإضافة إلى حقوق التبعية إلى مكتب الناشر على العنوان: Office of the Publisher, World Bank, 1818 H. Street, N.W., Washington, D.C. 20433، الفاكس: 2422-522-202، البريد الإلكتروني: **pubrights@worldbank.org**

ISBN 0-8213-6006-X
ISSN 0163-5085

فهرس التقرير عن التنمية في العالم 2005

عرض عام 1

الجزء الأول

تحسين مناخ الاستثمار 17

1 مناخ الاستثمار والنمو والفقر 19
2 مواجهة التحديات الأساسية 36
3 تناول أجندة واسعة النطاق 56

الجزء الثاني

توفير المقومات الأساسية 77

4 الاستقرار والأمن 79
5 اللوائح التنظيمية والضرائب 95
6 التمويل والبنية الأساسية 115
7 العاملون وأسواق العمل 136

الجزء الثالث

تخطي المقومات الأساسية؟ 157

8 الإجراءات التدخلية الانتقائية 159
9 القواعد والمعايير الدولية 175

الجزء الرابع

كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد؟ 187

10 كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد 189

ملاحظة ببليوغرافية 198

حواشي ختامية 199

ثبت المراجع 210

مؤشرات مختارة 243

قياس مناخ الاستثمار 244

مؤشرات مختارة للتنمية العالمية 253

تَوْطِئَـــة

تتناول مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم هذه خلق فرص للناس للخلاص من براثن الفقر وتحسين مستوياتهم المعيشية. فهي تتعلق بخلق مناخ تتمتع فيه الشركات وأصحاب مشروعات العمل الحر بكل أنواعها وأحجامها ـ بدءًا من المزارعين ومؤسسات الأعمال البالغة الصغر وحتى مؤسسات الصناعات التحويلية المحلية والشركات المتعددة الجنسيات ـ بفرص وحوافز للاستثمار بصورة منتجة، مع خلق فرص عمل جديدة، وتوسيع نطاق عملها، وبالتالي الإسهام في تحقيق النمو وتخفيض أعداد الفقراء. ولذلك، يعالج هذا التقرير واحداً من التحديات الرئيسية التي تواجه عملية التنمية.

يُعتبر توسيع نطاق إتاحة الفرص لشعوب البلدان النامية من الشواغل المُلّحة لكل من الحكومات المعنية والمجتمع الدولي. فنصف سكان العالم تقريباً يعيشون على أقل من دولارين للفرد في اليوم، كما أن 1,1 بليون شخص بالكاد يحيون على اقل من دولار واحد للفرد في اليوم. ويعاني الشباب من ازدياد متوسط معدل البطالة إلى أكثر من الضعف في كافة مناطق العالم، وسيزداد عدد سكان البلدان النامية بحوالي بليوني نسمة في السنوات الثلاثين القادمة. فتحسين مناخ الاستثمار في البلدان النامية يُعتبر أمراً ضروريًا لإتاحة فرص عمل جديدة والسوانح أمام الشباب، وبالتالي بناء عالم أكثر توازنًا وسلامًا وإشراكًا للجميع.

الأخبار طيبة. فالمزيد من الحكومات تدرك أن سياساتها وسلوكياتها تلعب دوراً حاسم الأهمية في تحديد شكل مناخ الاستثمار في مجتمعاتها، وتقوم بإجراء تغييرات في هذا الشأن. وتُعتبر الصين والهند مثالين ناصعين: إذ أدى تحسين مناخ الاستثمار في هذين البلدين إلى دفع عجلة النمو إلى الأمام وتحقيق أسرع تخفيض في أعداد الفقراء عرفه التاريخ. كما يضطلع العديد من حكومات البلدان الأخرى بأجندة العمل هـــذه، إلا أن التقدم لا يزال بطيئاً وغير متساو. فلا تزال الحكومات تضع العراقيل أمام الشركات وأصحاب مشروعات العمل الحر من خلال فرض تكاليف غير ضرورية، وخلق احتمالات مجهولة ومخاطر ضخمة، وإقامة عوائق ليس لها ما يبررها أمام المنافسة.

وتلقي مطبوعة هذا العام من تقرير عن التنمية في العالم ـ وهي الإصدار السابع والعشرون في سلسلة إصدارات البنك الدولي الرائدة هذه ـ نظرة على ما يمكن للحكومات عمله من أجل تحسين مناخ الاستثمار في مجتمعاتها. وبالاستفادة من بحوث جديدة شاملة استقصاءات أُجريت على حوالي 30,000 شركة في 53 بلداً نامياً، وبيانات جديدة أخرى ودراسات حالات من بلدان، يسلّط هذا التقرير الضوء على أربع نقاط رئيسية.

أولاً، يؤكد التقرير على ضرورة أن يتمثل الهدف في تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، وذلك في بُعدين اثنين. فمناخ الاستثمار ينبغي أن يحقق الفائدة للمجتمع ككل، بحيث لا تقتصر فائدته على الشركات. ولذا فإن اللوائح التنظيمية ونظام الضرائب المُحكمين أمر بالغ الأهمية لتحقيق مناخ الاستثمار الجيد. ولابد أن يشمل مناخ الاستثمار الشركات بكافة أنواعها، وأن لا يقتصر على الشركات الكبيرة أو الشركات ذات النفوذ. فلكل من الشركات ـ الكبيرة والصغيرة، المحلية والأجنبية، وشركات التكنولوجيا المنخفضة أو التكنولوجيا العالية ـ مساهمات هامة ومكملة لبعضها البعض في تحقيق النمو وتخفيض اعداد الفقراء.

ثانياً، يرى التقرير ضرورة أن تتخطى الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار مجرّد تخفيض تكاليف مزاولة الأعمال. ويمكن لتلك التكاليف ـ في واقع الأمر ـ أن تكون استثنائية في العديد من البلدان، إذ تصل إلى عدة أضعاف ما تدفعه الشركات في صورة ضرائب. ولكن المخاطر المرتبطة بالسياسات تهيمن على مخاوف الشركات في البلدان النامية ويمكن أن تشل فعالية حوافز الاستثمار. ولا تزال العوائق أمام المنافسة منتشرة،

مما يؤدي إلى إضعاف حوافز الشركات للابتكار وزيادة انتاجيتها. ويتعين على الحكومات أن تعالج هذه الأوجه الثلاثة لمناخ الاستثمار الجيد.

ثالثاً، يؤكد التقرير على أن إحراز أي تقدم يتطلب أكثر من إجراء تغييرات في السياسات الرسمية. فالفجوات بين السياسات وتنفيذها يمكن أن تكون هائلة، لا سيما وأن الاقتصادات غير الرسمية الواسعة النطاق في العديد من البلدان النامية تتيح معظم الشواهد الملموسة على ذلك. ومن الضروري أن تسدّ الحكومات هذه الفجوات وأن تعالج المصادر الأعمق لإخفاق السياسات، والتي يمكن أن تقوّض مناخ الاستثمار السليم. كما يتعيّن على الحكومات: معالجة الفساد والأشكال الأخرى للسلوك النفعي، وبناء المصداقية مع الشركات، وتعزيز ثقة الجمهور والشرعية، فضلاً عن التأكد من وضع الإجراءات التدخلية بشأن السياسات بما يتناسب مع الأوضاع المحلية.

وأخيراً، يستعرض التقرير إستراتيجيات التعامل مع مثل هذه الأجندة الواسعة النطاق. ويؤكد على أن تحقيق الكمال ليس مطلوباً، فضلاً عن عدم ضرورة القيام بكافة التدخلات في التو واللحظة. غير أن إحراز أي تقدم يتطلب اضطلاع الحكومات بمعالجة القيود الهامة بطرق تعطي الشركات الثقة اللازمة للاستثمار ـ وتعزز استمرارية التحسينات. فالمواظبة تعطي ثمارها.

ومما يؤيد هذه النتائج تحليل تفصيلي والعديد من الأمثلة التي جرت مناقشتها في مختلف فصول التقرير، وهو ما يتيح أفكاراً عملية متبصَّرة لواضعي السياسات والآخرين المعنيين بتحقيق النمو وتخفيض أعداد الفقراء في البلدان النامية.

يُعتبر تحسين مناخ الاستثمار الركيزة الأولى لإستراتيجية التنمية الشاملة التي اعتمدها البنك الدولي. ويكمل تقرير عن التنمية في العالم *2005* تقرير العام الماضي الذي عالج أوجه أساسية للركيزة الثانية لهذه الإستراتيجية: الاستثمار في الناس وتمكينهم من أسباب القوة للاستفادة من الفرص. ويتيح هذان التقريران معاً مشورة وبحوثاً سليمة من شأنها مساعدة البنك الدولي وشركائنا على تحقيق حلمنا المشترك والمتمثل في عالم خال من الفقر.

جيمس د. وولفنسون
رئيس
البنك الدولي

شكر وتقدير

أعد هذا التقرير فريق بقيادة Warrick Smith، وضم كلاً من: Mary Hallward-Driemeier، و Gaiv Tata، و George Clarke، و Raj Desai، وTimothy Irwin، و Richard Messick، وStefano Scarpetta، و Ekaterina Vostroknutova . كما قدم كل من Leora Klapper، و Sunita Kikeri مساهمات في هذا العمل. وتلقى الفريق مساعدة من كل من: Yanni Chen، و Alexandru Cojocaru، و Zenaida Hernandez، و Tewodaj Mengistu، و Claudio E. Montenegro، وDavid Stewart. وكان Bruce Ross-Larson المحرر المختص طوال مرحلة إنتاج التقرير. وبدأ العمل بتوجيه Nicholas Stern، وتم تنفيذه في إطار التوجيه العام من جانب François Bourguignon .

وأتاح كثيرون آخرون من داخل البنك الدولي وخارجه ملاحظات مفيدة، ويشمل ذلك كلاً من: Daron Acemoglu، و Erik Berglöf، وRobin Burgess، وHa-Joon Chang، وShantayanan Devarajan، وDavid Dollar، و John Haltiwanger، وMichael Klein، وHoward Pack، وLant Pritchett . وأسهمت مجموعة بيانات التنمية بالبنك الدولي في ملحق البيانات، وكانت مسؤولة عن إتاحة مؤشرات التنمية الدولية المنتقاة . وأتاحت المنح السخية من الصندوق الاستئماني ـ المقدمة من وزارة التنمية البريطانية والحكومتين السويدية والسويسرية ـ المساندة للكثير من البحوث المرجعية للتقرير.

قام هذا الفريق بمجموعة واسعة ومتنوعة من المشاورات من أجل هذا التقرير، وشمل ذلك: عقد حلقات عمل في برلين، ودار السلام، ولندن، ونيودلهي، وشنغهاي، وواشنطن العاصمة؛ وإجراء مؤتمرات تفاعلية عبر الفيديو مع مواقع في البرازيل، ومصر، وغواتيمالا، وهندوراس، واليابان، ولبنان، ونيكاراغوا، وروسيا، وصربيا والجبل الأسود؛ وإجراء مناقشات على شبكة الإنترنت بشأن مسودة التقرير. وضم المشاركون في حلقات العمل والمؤتمرات التفاعلية عبر الفيديو والمناقشات هذه: باحثين، ومسؤولين حكوميين، ومعنيين من موظفي منظمات غير حكومية ومنظمات تابعة للقطاع الخاص.

وعملت Rebecca Sugui كمساعدة تنفيذية لهذا الفريق، كما عملت Ofelia Valladolid كمساعدة برنامج، وعمل كل من Madhur Arora و Jason Victor كمساعد للفريق. وعملت Evangeline Santo Domingo كمساعدة لإدارة الموارد.

قام مكتب الناشر في البنك الدولي بتنسيق تصميم وتحرير وإنتاج هذا التقرير، وذلك تحت إشراف كل من: Susan Graham، و Denise Bergeron، و Janet Sasser.

عرض عام
تحسين مناخ الاستثمار
من أجل الجميع

لشركات القطاع الخاص موقعها في صميم عملية التنمية. فالشركات بكل أنواعها ـ بدءًا من المزارعين وأصحاب مشروعات العمل الحر البالغة الصغر وحتى مؤسسات الصناعات التحويلية المحلية والشركات المتعددة الجنسيات ـ تستثمر بدافع السعي للربح في أفكار ومرافق جديدة تقوم بتدعيم أساس النمو والازدهار الاقتصادي. فهي تتيح ما يزيد على 90 في المائة من فرص العمل ـ وبالتالي تخلق الفرص للناس لاستغلال مواهبهم وتحسين أوضاعهم. كما تتيح السلع والخدمات المطلوبة لاستمرار عجلة الحياة وتحسين مستويات المعيشة. وتعتبر الشركات أيضًا المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية، مُساهمةً بذلك في الإنفاق العام على خدمات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات. وعليه تُعتبر الشركات جهات فاعلة أساسية في السعي إلى تحقيق النمو وتخفيض أعداد الفقراء.

ما الذي يحدد المساهمات التي تقدمها الشركات للمجتمع؟ مناخ الاستثمار بالمقام الأول ـ العوامل الخاصة بالموقع، التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكّن الشركات من الاستثمار على نحو منتج، وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها (الإطار رقم 1). وتلعب السياسات والسلوكيات الحكومية دورًا أساسيًا في تحديد شكل مناخ الاستثمار. فعلى الرغم من محدودية تأثير الحكومات على عوامل كالجغرافية، فإن لها تأثيراً أكثر حسمًا على أمن حقوق الملكية، والنهج الخاص باللوائح التنظيمية وفرض الضرائب (على الحدود وداخلها)، وإتاحة البنية الأساسية، وقيام أسواق التمويل والعمل بوظائفها، وسمات أوسع نطاقاً تتعلق بنظام الإدارة العامة، كالفساد.

يعتبر تحسين السياسات والسلوكيات الحكومية التي تحدد شكل مناخ الاستثمار عاملاً أساسيًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتخفيض أعداد الفقراء. وهذا ما يجعل تحقيق التقدم أمرًا حاسم الأهمية على نحو خاص بالنسبة للحكومات في البلدان النامية ـ حيث يعيش 1,2 بليون شخص دون مستوى الكفاف على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم، ويعاني الشباب من ازدياد متوسط معدل البطالة إلى أكثر من الضعف، وحيث تؤدي التغيرات الديموغرافية إلى زيادة عدد سكان العالم بحوالي بليوني نسمة في السنوات الثلاثين القادمة. فتوسيع نطاق فرص العمل والسوانح الأخرى أمام الشباب أمر جوهري لخلق عالم أكثر توازناً، وأكثر اشتمالا وسلاماً.

تتيح بيانات جديدة من البنك الدولي أفكارًا جديدة فيما يتعلق بمدى تباين مناخ الاستثمار في مختلف بلدان العالم ومناطقه ـ وكيف يمكن لمناخ الاستثمار التأثير على النمو الاقتصادي وتخفيض أعداد الفقراء. وتشمل هذه المصادر «استقصاءات مناخ الاستثمار»، التي تغطي ما يزيد على 26000 شركة في أكثر من 53 بلدًا ناميًا، وكذلك «مشروع القيام بأنشطة الأعمال التجارية (Doing Business Project)، الذي يضع معايير مرجعية للأطر التنظيمية في أكثر من 130 بلدًا (الإطار رقم 2). وتنهل مطبوعة «تقرير عن التنمية في العالم *2005*» من هذه البيانات، ومن الشواهد الجديدة الأخرى، والدروس الجديدة المستفادة من الخبرة العملية على الصعيد الدولي، لبيان ما يمكن للحكومات أن تفعله لتحسين مناخ الاستثمار على جميع المستويات، وهو المناخ الذي يفيد المجتمع ككل، وليس فقط الشركات، كما يشمل كافة الشركات ولا يقتصر الأمر على الشركات الكبيرة أو الشركات التي تتمتع بنفوذ سياسي. بعبارة موجزة: مناخ الاستثمار الأفضل للجميع.

كيف يتباين مناخ الاستثمار

تحدد السياسات والسلوكيات الحكومية شكل الفرص والحوافز التي تواجه الشركات، من خلال تأثيرها على التكاليف، والمخاطر، والعوائق أمام المنافسة، والتي تعتبر ثلاثتها هامة بالنسبة للشركات ـ وأيضًا بالنسبة لبيئة النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر.

التكاليف

تعتبر الأجور والمواد الخام وما شابههما تكاليف طبيعية لأي نشاط تجاري. ولكن توجد تكاليف كثيرة تنتج بصورة مباشرة جداً عن السياسات والسلوكيات

الإطار رقم 1 ما الذي نعنيه بمناخ الاستثمار؟

مناخ الاستثمار هو مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل، والتوسّع. وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على: التكاليف، والمخاطر، والعوائق أمام المنافسة ـ وهي محور تركيز هذا التقرير.

تعتبر الشركات نقطة الانطلاق بالنسبة لهذا الإطار. ويستخدم هذا التقرير مصطلح «شركات» ليشمل بذلك كافة عناصر اقتصاد القطاع الخاص، بدءًا بالمزارعين وأصحاب مشروعات العمل الحر البالغة الصغر، ومرورًا بالمؤسسات الصناعية المحلية، وانتهاءً بالشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات، بغض النظر عن حجمها أو نشاطها أو وضعها القانوني الرسمي.

ويمثل المستوى الأفقي في الشكل المبين أدناه قرارات الشركات بشأن الاستثمار وأنشطته. فالشركات تقرر ما إذا كانت ستتحمل التكاليف اليوم لتغيير شكل الإنتاج أو توسيع نطاقه في المستقبل، كأن تستثمر مثلاً في الآلات أو المرافق أو البحث والتطوير. وتصوغ الشركات قراراتها وفق قدرات وإستراتيجيات متباينة. فالقرارات مدفوعة بالسعي لتحقيق الربح ـ في حين تتأثر الربحية بالتكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة المرتبطة بالفرصة المعنية. كما أن حجم وإنتاجية الاستثمارات الناتجة يسهمان في تحقيق النمو وتخفيض أعداد الفقراء.

فجودة مناخ الاستثمار لا تعني فقط تحقيق الأرباح للشركات ـ إذ لو كان هذا هو الهدف، لأمكن تضييق نطاق التركيز وحصره في تقليل التكاليف والمخاطر إلى الحد الأدنى. لكنها تعني تحسين النواتج للمجتمع ككل. وتتحمل الشركات العديد من التكاليف والمخاطر على النحو الصحيح. كما أن تقليل العوائق المفروضة على المنافسة يؤدي إلى توسيع نطاق الفرص، وحفز الابتكار، مع ضمان مشاركة العاملين والمستهلكين في المنافع التي تنجم عن التحسينات في الإنتاجية.

ويمثل المستوى العمودي الموضح بالشكل مناخ الاستثمار. صحيح أن من الصعب على الحكومات تغيير بعض جوانب مناخ الاستثمار، بما في ذلك عامل الجغرافية وأفضليات المستهلكين. لكن لها تأثير أكثر حسمًا على مجموعة من العوامل الأخرى. فالتأثيرات المحددة على التكاليف، والمخاطر، والعوائق، التي يتناولها هذا التقرير هي سياسات وثيقة الصلة بسلوك الاستثمار. وهكذا تشير الطبيعة المستشرفة للمستقبل التي يتسم بها الاستثمار إلى أهمية الأمن والاستقرار، وبخاصة أمن حقوق الملكية. وتقيِّد اللوائح التنظيمية والضرائب حقوق الملكية، ولها مدلولات بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر والعوائق التي تواجه المنافسة. أما التمويل والبنية الأساسية والأيدي العاملة، فهي مدخلات ومستلزمات رئيسية لأنشطة الاستثمار.

غير أن الشركات لا تستجيب للسياسات الرسمية وحدها. فهي تضع تقديرات بشأن كيفية تنفيذ هذه السياسات من الناحية العملية. وتسعى الشركات (مثل أصحاب المصلحة الآخرين) لمحاولة التأثير على السياسات بطرق تلائمها. فقضايا السلوك الحكومي ونظام الإدارة العامة بمعناها الشامل ـ بما في ذلك الفساد والمصداقية ـ هي من الأمور البالغة الأهمية. فالشركات تعمد عند اتخاذ قراراتها بشأن الاستثمار إلى تقييم التفاعل بين السياسات الرسمية وخصائص نظام الإدارة العامة.

ويُعتبر تحسين مناخ الاستثمار الركيزة الأولى لإستراتيجية التنمية الشاملة التي ينتهجها البنك الدولي. ومن البرامج التكميلية الهامة، التي تظهر جليًا في الركيزة الثانية لإستراتيجية البنك، الاستثمار في العناصر البشرية وتمكينها بما يسهّل لها الاستفادة من هذه الفرص. وتسلط مطبوعة «تقرير عن *التنمية في العالم 2004: جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء*» الضوء على الجوانب الرئيسية للركيزة الثانية ـ ألا وهي تحسين تقديم الخدمات للفقراء.

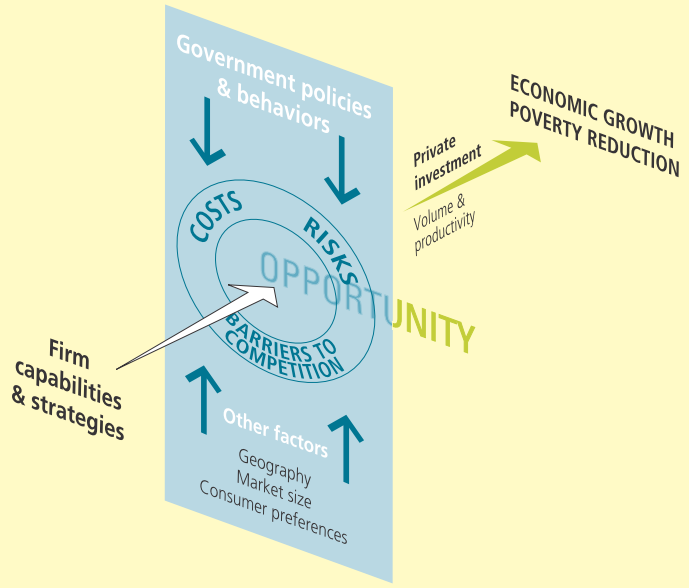

الحكومية. وتعتبر الضرائب أوضح الأمثلة الدالة على ذلك. غير أن للحكومات دورًا هامًا في معالجة إخفاقات السوق، وإتاحة السلع (المنافع) العامة، وكذلك مساندة إتاحة البنية الأساسية. ولذا، فإن نقاط ضعف الأداء الحكومي المتعلق بهذه الأدوار يمكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في التكاليف المترتبة على الشركات، وهذا ما يُفقد العديد من فرص الاستثمار الربح المأمول منها. فإلى أي حد؟ يتضح من استقصاءات البنك الدولي أن التكاليف الناجمة عن: البنية الأساسية التي لا يمكن التعويل عليها، وصعوبات إنفاذ العقود، والجريمة، والفساد، واللوائح التنظيمية، هي تكاليف يمكن أن تبلغ نسبة 25 في المائة من قيمة المبيعات ـ أو ما بين ثلاثة إلى أربعة أضعاف ما تدفعه الشركات عادة على هيئة ضرائب. ويتفاوت كل من مستوى هذه التكاليف وعناصرها تفاوتًا كبيرًا من بلد إلى آخر (الشكل رقم 1).

كما يوجد للتكاليف بعد زمني. وتسلط استقصاءات البنك الدولي الضوء على التباينات الكبيرة في الوقت المستغرق لتمرير البضائع والسلع عبر الجمارك والحصول على خط هاتف، وكذا الوقت الذي تحتاج إليه الشركات في التعامل مع المسؤولين. كما يظهر «مشروع القيام بأنشطة الأعمال التجارية» الخاص بالبنك الدولي أنه بينما يستغرق تسجيل مؤسسة أعمال جديدة في أستراليا حوالي يومين فإنه يستغرق أكثر من 200 يوم في هاييتي.

الإطار رقم ٢ مصادر جديدة للبيانات الخاصة بمناخ الاستثمار من البنك الدولي

الجهود الأولى لفهم كيفية تأثير السياسات والمؤسسات الحكومية في النمو اعتمدت على مؤشرات إجمالية للإطار المؤسسي للبلد المعني، مثل سيادة القانون ومدى استشراء الفساد. وتولدت من هذا العمل رؤى مفيدة، لعل أكثرها أهمية هو أن لحقوق الملكية الآمنة ونظام الإدارة العامة الجيد دورًا مركزيًا في تحقيق النمو الاقتصادي. غير أن تلك البيانات الشاملة تتيح رؤى محدودة حول تباين الترتيبات المؤسسية فيما بين البلدان وداخلها، أو أثر تلك الترتيبات على قرارات الاستثمار بالنسبة لمختلف أنواع الشركات. كما أنها تجعل من الصعب ملاحظة الفارق بين آثار إجراءات سياسة محددة والمؤسسات المرجعية الأوسع نطاقًا. وبناءً على ذلك، فقد كانت تلك القيود هي الموحية للبحث عن شواهد أكثر تفصيلاً.

ومساهمة منه في هذه الجهود، قام البنك الدولي مؤخرًا بإطلاق مبادرتين رئيسيتين، للوصول إلى فهم أفضل لكيفية تأثير نوعية مناخ الاستثمار في الموقع المعني على قرارات الاستثمار وأداء الشركات، بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيض أعداد الفقراء.

- *استقصاءات مناخ الاستثمار*. تم عقد مقابلات مع عينات عشوائية كبيرة من الشركات، بغرض جمع تقييمات حول العوائق أمام الشركات، فضلاً عن بيانات كمية موضوعية بشأن مناخ الاستثمار، وأداء الشركات. ويسمح ذلك بربط مؤشرات مناخ الاستثمار بأداء الشركات، وذلك من أجل تحسين فهم أثرها على الإنتاجية، وقرارات الاستثمار والتوظيف. وتم تضمين أجهزة الإدارة المحلية في الأقاليم في حالات كثيرة، مما أظهر تباينات فيما بين مختلف المواقع داخل البلد الواحد. وشرع البنك في إجراء الاستقصاءات في عام ٢٠٠١، ومنذ ذلك الحين يتم إجراء حوالي ٢٠ استقصاءً جديدًا كل عام. ويعتمد هذا التقرير على النتائج الأولى التي ترتبت على هذا العمل، والتي تغطي أكثر من ٢٦٠٠٠ شركة في أكثر من ٥٣ بلدًا. وتستفيد "استقصاءات مناخ الاستثمار" من "استقصاءات بيئة الأعمال العالمية"، التي بدأت في عام ١٩٩٩، والتي غطت عينات أصغر من الشركات، واعتمدت بشكل أكثر كثافة على البيانات المستقاة من التصورات.
- *مشروع القيام بأنشطة الأعمال التجارية*. يضع المشروع معلومات معايير القياس المرجعية المتعلقة بعمل مختلف الأطر التنظيمية في أكثر من ١٣٠ بلدًا. ويرفع تقاريراً بشأن تكاليف مزاولة الأعمال لشركة أو معاملة افتراضية محددة بناءً على وجهات نظر خبراء مختارين محليين(محامين، محاسبين). وتشمل المعلومات الأساسية الوقت اللازم وتكاليف الالتزام بمختلف أطر السياسات واللوائح التنظيمية بما في ذلك تسجيل مؤسسات الأعمال، وإنفاذ العقود، وتنظيم سوق العمل. وتم نشر التقرير الأول في عام ٢٠٠٣، مع تحديد مواعيد لإصدار استكمالات سنوية تضم موضوعات إضافية.

ولتكميل هذه المبادرات، أجرى التقرير استقصاءً على ٣٢٥٠ من أصحاب مشروعات العمل الحر البالغة الصغر في الاقتصاد غير الرسمي، وذلك في ١١ بلدًا من البلدان التي أُنجزت حديثًا «استقصاءات مناخ الاستثمار».

للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول المصادر الجديدة للبيانات يرجى الرجوع إلى التقرير، وزيارة الموقع:
http://econ.worldbank.org/wdr/wdr2005

المصدر: Kaufmann, Kraay, and Mastruzzi (2003); Burgess and Venables (2003); Pritchett (2004).

المخاطر

لمَّا كانت قرارات الاستثمار تستشرف المستقبل دائمًا، فإن تقديرات الشركات بشأن المستقبل تُعتبر حاسمة الأهمية. فالعديد من المخاطر يعتبر بالنسبة للشركات جزءًا عاديًا من الاستثمار، وينبغي عليها أن تتحمله، بما في ذلك غموض الاستجابات من جانب العملاء

الشكل رقم 1 تتفاوت التكاليف تفاوتًا كبيرًا من حيث المستوى والعناصر المكوِّنة

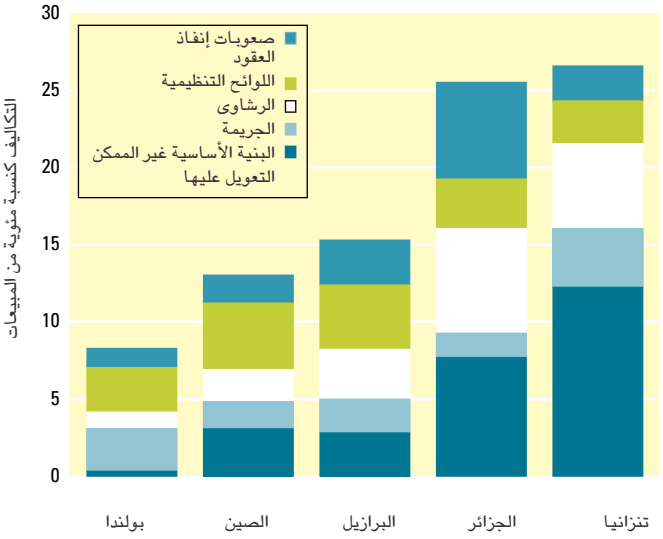

ملاحظة: طلب الاستقصاء من الشركات المسجلة الإفادة عن القيم سواءً في شكل نقدي مباشر كنسبة من المبيعات، أو في شكل زمني. «وتحدد زصعوبات إنفاذ العقود» نسبة المدخلات التي تقل عن النوعية المتفق عليها (مرجحة بالمدخلات المحسوسة في إجمالي المبيعات) والمدفوعات التي فات موعد استحقاقها (كنسبة من المدفوعات الكلية، وذلك باستخدام سعر فائدة يبلغ 10 في المائة من متوسط طول مدة تلك المدفوعات. وتأخذ زاللوائح التنظيميةس في الاعتبار الزمن الإداري اللازم في التعامل مع المسؤولين (مرجحاً بتكلفة أجور الإدارة إلى إجمالي المبيعات)، والفجوة في فرص العمل الحقيقية مقارنة بالمستويات المرغوبة نظراً للتكاليف التنظيمية المصاحبة لتعيين وفصل العاملين (مرجحة بإجمالي تكاليف الأيدي العاملة في المبيعات). زالرشاويس هي التكاليف الكلية للرشاوى كنسبة من المبيعات. زالجريمةس مجموع الخسائر الناجمة عن السرقة، وتكاليف الأمن، ومدفوعات توفير الحماية (كنسبة من المبيعات). زالبنية الأساسية التي لا يمكن التعويل عليهاس تشمل المبيعات الضائعة نتيجة لانقطاع التيار الكهربائي أو لانقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، ونتيجة لضياع أو تلف السلع والبضائع أثناء عملية النقل. بلدان مختارة لإيضاح المدى.
المصدر: استقصاءات البنك الدولي لمناخ الاستثمار.

الشكل رقم 2 هيمنة المخاطر المرتبطة بالسياسات على مخاوف الشركات المتعلقة بمناخ الاستثمار

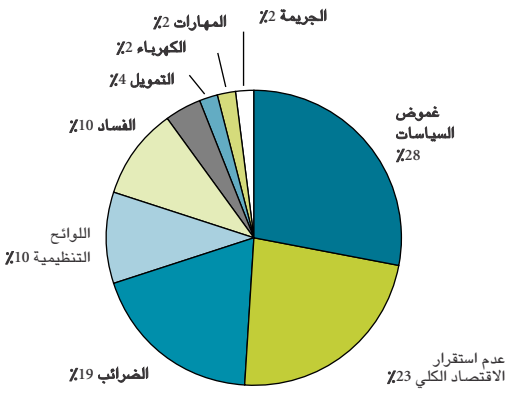

ملاحظة: نسبة البلدان التي تفيد فيها الشركات عن وجود معوقات رئيسية أمامها، وذلك وفقاً لاستقصاءات شملت 48 بلداً.
المصدر: استقصاءات البنك الدولي لمناخ الاستثمار..

الشكل رقم 3 تباين كبير فيما بين البلدان في المخاوف من المخاطر المرتبطة بالسياسات

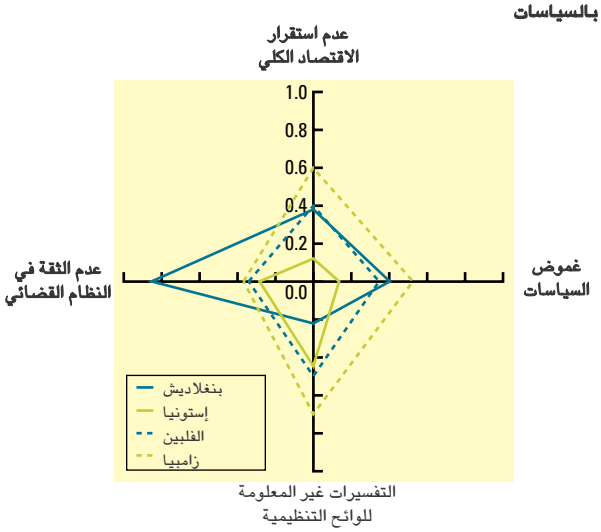

ملاحظة: الأرقام الأصغر تعكس مخاوف أقل. بلدان مختارة لإيضاح المدى.
المصدر: استقصاءات البنك الدولي لمناخ الاستثمار.

والمنافسين. بيد أن على الحكومات أن تلعب دورًا هامًا في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة، بما في ذلك حماية حقوق الملكية. فغموض السياسات، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، واللوائح التنظيمية العشوائية، أمور يمكن أيضاً أن تؤدي جميعًا إلى حجب الفرص وتقويض الحوافز الدافعة للاستثمار. ويتضح من استقصاءات البنك الدولي أن المخاطر المرتبطة بالسياسات تهيمن على المخاوف من مناخ الاستثمار في البلدان النامية (الشكل رقم 2). كما تبرز تلك الاستقصاءات بعض التباينات فيما بين البلدان (الشكل رقم 3).

العوائق أمام المنافسة

تفضل الشركات عادة عدم الدخول في سباقات المنافسة المحمومة. لكن العوائق أمام المنافسة، والتي تعود بالفائدة على بعض الشركات، تحرم شركات أخرى من الاستفادة من الفرص، وترفع التكاليف التي تتكبدها الشركات الأخرى والمستهلكون. كما أن العوائق قد تقلل من حوافز الشركات التي تتمتع بالحماية على الابتكار وزيادة معدلات إنتاجيتها. وتنتج بعض العوائق من سمات طبيعية، مثل اعتبارات المسافة، ووفورات الحجم المرتبطة بتكنولوجيات معيَّنة. ويمكن أن تشكل التكاليف العالية والمخاطر عوائق أمام دخول الشركات إلى السوق. كما أن الحكومات تؤثر - بشكل مباشر- على العوائق، وذلك عن طريق تنظيمها لدخول الشركات إلى السوق والخروج منه، وكذلك من خلال استجابتها للسلوكيات المناوئة للمنافسة لدى الشركات. وبالرغم من صعوبة قياس ضغوط المنافسة على المستوى الإجمالي، توضح استقصاءات الشركات كيف أن ضغوط المنافسة الواقعة على الشركات يمكن أن تتباين بدرجة كبيرة فيما بين البلدان. على سبيل المثال، يتحمل 90٪ من الشركات العاملة في بولندا ضغوطًا تنافسية كبيرة، في حين أن 40٪ فقط من الشركات العاملة في جورجيا تشعر بمثل هذا الضغط.

الشكل رقم 4 تباين أوضاع مناخ الاستثمار داخل البلدان كما في الصين

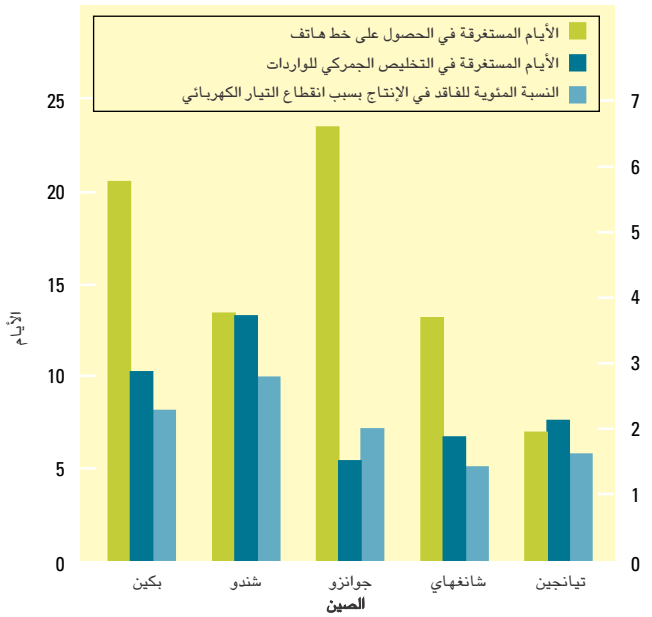

المصدر: استقصاءات البنك الدولي لمناخ الاستثمار.

الشكل رقم 5 الشركات الصغيرة والشركات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي تتلقى في الغالب أقوى الضربات الناتجة عن قيود مناخ الاستثمار

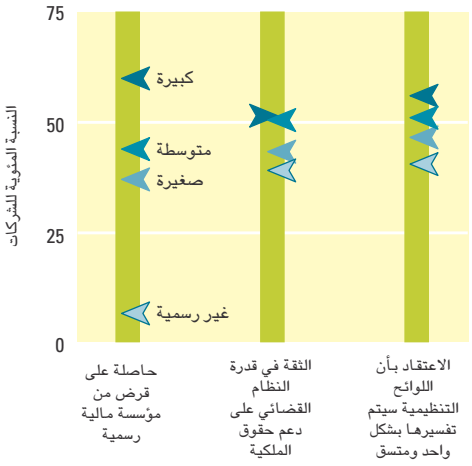

ملاحظة: استنادا إلى 10 بلدان شملتها استقصاءات رسمية وغير رسمية، وقياس مدى سيطرة الصناعة، والبلد، وطبيعة الملكية، وعمر الشركات المعنية.
المصدر: استقصاءات البنك الدولي لمناخ الاستثمار، والاستقصاءات المشمولة في تقرير عن التنمية في العالم بشأن الشركات البالغة الصغر والشركات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي.

التباينات داخل البلدان وفيما بين الشركات

يتباين مناخ الاستثمار بخصوص هذه الأبعاد ليس فقط فيما بين البلدان، ولكن داخل حدود تلك البلدان أيضًا، وذلك حسبما توضح المقارنة بين المواقع في الصين (الشكل رقم 4). ويمكن أن تنشأ التباينات من الاختلافات في السياسات والسلوكيات التي تتبعها أجهزة الإدارات الحكومية المحلية، أو من الأسلوب الذي تُنفَّذ به السياسات الوطنية. ويميل مناخ الاستثمار لأن يكون أقل ملاءمة في المناطق الريفية، حيث يعمل على تقليل عدد الفرص المتاحة للمزارعين والشركات غير الزراعية على حد سواء.

حتى داخل الموقع الواحد، يمكن للأوضاع المماثلة أن تؤثر في الشركات بصورة مختلفة. وربما يكون ذلك صحيحًا في مختلف الأنشطة ـ حيث تتباين وجهات النظر والأولويات لدى المزارعين وأصحاب الصناعات التحويلية ومصففي الشعر كل على حدة. فضلاً عن ذلك، يمكن أن يؤثر العديد من جوانب مناخ الاستثمار الضعيف تأثيرًا سيئًا على الشركات الصغيرة، بينما تتلقى الشركات التي تعمل في الاقتصاد غير الرسمي أقوى الضربات (الشكل رقم 5).

كيفية تأثير مناخ الاستثمار على النمو والفقر

من الطبيعي أن تهتم الشركات بمناخ الاستثمار. وهذا ما ينبغي أن تفعله المجتمعات أيضًا. ويساهم تحسين مناخ الاستثمار بدور رئيسي في دفع عجلة النمو وتخفيض أعداد الفقراء. كيف؟

دفع عجلة النمو إلى الأمام

مع تزايد عدد السكان، يتيح النمو الاقتصادي الأسلوب الوحيد القابل للاستمرار لتحسين مستويات المعيشة. يؤدي المناخ الجيد للاستثمار إلى دفع عجلة النمو إلى الأمام عن طريق تشجيع الاستثمارات وتحسين الإنتاجية. ويعمل الاستثمار على تعزيز النمو، عبر توفير المزيد من المدخلات لعملية الإنتاج. وبالرغم من تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية، فإن الجزء الأكبر من استثمارات القطاع الخاص يظل في النطاق المحلي (الشكل رقم 6).

يشجع مناخ الاستثمار الجيد الشركات على الاستثمار، وذلك عن طريق تخفيض التكاليف غير المبرّرة، وتقليل المخاطر والعوائق أمام المنافسة. ونتيجة لإجراء إصلاحات على مناخ الاستثمار، فإن استثمارات القطاع الخاص كجزء من إجمالي الناتج المحلي قد تضاعفت تقريبًا في الصين والهند؛ أما في أوغندا فقد زادت على الضعف. وتأكدت نفس النتيجة من خلال مزيد من الشواهد على مستوى الاقتصاد الجزئي.

الشكل رقم 6 تهيمن استثمارات القطاع الخاص المحلية على الاستثمار الأجنبي المباشر

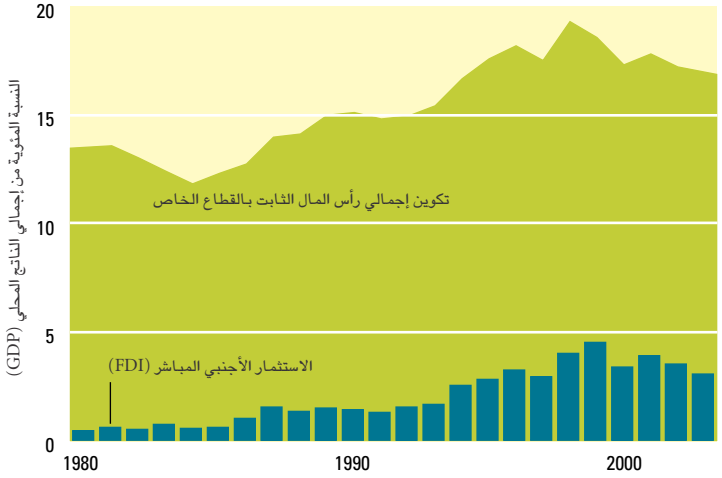

ملاحظة: متوسط المعدلات السنوية في 92 بلدًا ناميًا.
المصدر: البنك الدولي (2004ب) .

وفي بولندا ورومانيا وروسيا وسلوفاكيا وأوكرانيا، تستثمر الشركات ـ التي تعتقد أن حقوق ملكيتها مؤمنة ـ مجددًا ما يتراوح بين 14 ٪ و40٪ من أرباحها في أعمالها، وذلك بنسب تفوق استثمارات الشركات التي ترى أن حقوق ملكيتها غير مؤمنة.[1] وكان معدل استثمار مزارعي تايلند، الذين لديهم حقوق ملكية أكثر أمنًا، في أراضيهم أكبر بكثير من معدل استثمار المزارعين الذين يعملون في أراضٍ مماثلة وليست لها حقوق ملكية، لدرجة أن إنتاج أولئك كان أكثر بنسبة تراوحت بين 14٪ و25٪.[2] ونتيجة لتقليل العوائق أمام التنافس في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في التسعينيات من القرن المنصرم، انطلقت طفرة من الاستثمارات الجديدة – بما فيها استثمارات أصحاب مشروعات العمل البالغة الصغر في بنغلاديش وأوغندا. وتُظهر البيانات التي تم تجميعها على مستوى الشركات أن زيادة وضوح ومعلومية السياسات يمكن أن ترفع من احتمالية قيام الشركات باستثمارات جديدة بنسبة تزيد على 30٪ (الشكل رقم 7).

لكن حجم الاستثمار لا يعتبر العامل الوحيد المؤثر في النمو ـ بل الزيادة الناجمة في الإنتاجية.[3] وفي الواقع تظهر الدراسات المشتركة بين البلدان أن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مسؤولة عن النسبة نفسها تقريباً من النمو في اجمالي الناتج المحلي كما هو الحال بالنسبة لتراكم رؤوس الأموال (الشكل رقم 8).

يشجع مناخ الاستثمار الجيد تحسين الإنتاجية، عن طريق تقديم الفرص والحوافز للشركات لكي تقوم بوضع وتعديل واعتماد طرق أفضل للقيام بالأعمال ـ دون الاقتصار على الابتكارات من النوع الذي يمكن أن

الشكل رقم 7 تحسين وضوح ومعلومية السياسات يزيد من احتمالية القيام باستثمارات جديدة بما يزيد على 30 في المائة

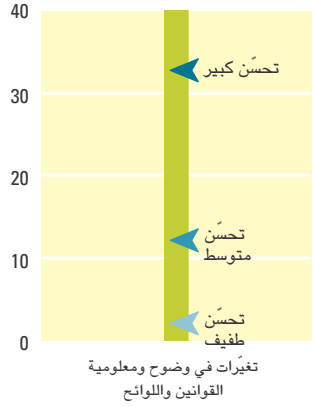

ملاحظة: تتعلق زيادة النسبة المئوية بالشركات التي أفادت عن عدم وجود أي تحسن في المعلومية والوضوح. وتستند عمليات المحاكاة إلى استجابات الشركات للاستقصاء في 80 بلداً، مع تثبيت المتغيرات الخاصة بكل من المنطقة، وحجم الشركة، والقطاع.
المصدر: استقصاء البنك الدولي الخاص ببيئة الأعمال.

الشكل رقم 8 الإنتاجية مسؤولة عن معظم الفروق في النمو

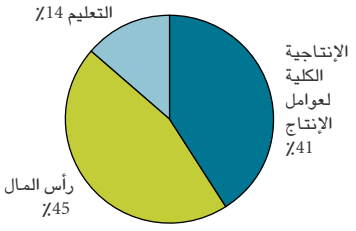

ملاحظة: مصادر النمو بخصوص ٨٤ بلداً من عام ١٩٦٠ إلى عام ٢٠٠٠.
المصدر: Collins (2003). Bosworth

الشكل رقم 9 ازدياد ضغط المنافسة يؤدي إلى ازدياد الابتكار

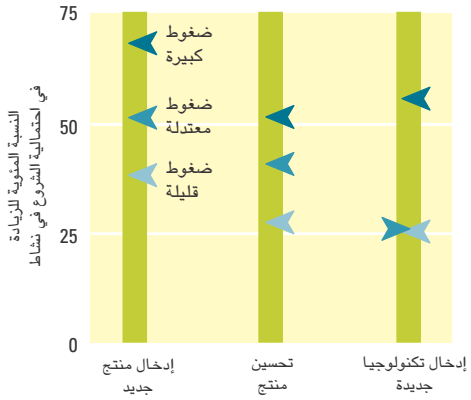

ملاحظة: النسبة المئوية للزيادة منسوبة إلى الشركات التي أفادت عن وجود ضغوط تنافسية، وذلك استناداً إلى 27 بلداً - أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.
المصدر: استقصاءات البنك الدولي لمناخ الاستثمار/الاستقصاء الثاني لبيئة الأعمال وأداء مؤسسات الأعمال.

يستحق براءة اختراع، ولكن أيضًا بأساليب أفضل لتنظيم عملية الإنتاج، وتوزيع السلع، والاستجابة لمطالب المستهلكين. فما هو المطلوب؟ من الضروري تقليل العوائق التي تحول دون انتشار الأفكار الجديدة، بما في ذلك العوائق أمام استيراد التجهيزات الحديثة، وتعديل الطريقة التي ينظم بها العمل. إن البيئة التي تشجع العمليات التنافسية، والتي أطلق عليها الاقتصادي جوزيف شومبيتر اسم «التدمير الخلاق» [4] - هي البيئة التي تتيح للشركات الفرص والحوافز لاختبار أفكارها، وتسعى لتحقيق النجاح، وتزدهر أو تخفق. يسهّل مناخ الاستثمار الجيد على الشركات دخول الأسواق والخروج منها، في إطار عملية تساهم في زيادة الإنتاجية وتسريع وتيرة النمو. ويمكن أن يشكل صافي دخول الشركات إلى السوق أكثر من 30 في المائة من نمو الإنتاجية. وكذلك فإن احتمال قيام الشركات التي تعاني من ضغوط المنافسة القوية بالابتكار أكثر بنسبة لا تقل عن 50 في المائة من احتمال قيام الشركات التي لم تتعرض لمثل هذه الضغوط بالابتكار (الشكل رقم 9).

الشكل رقم 10 الارتباط الوثيق بين تخفيض أعداد الفقراء والنمو

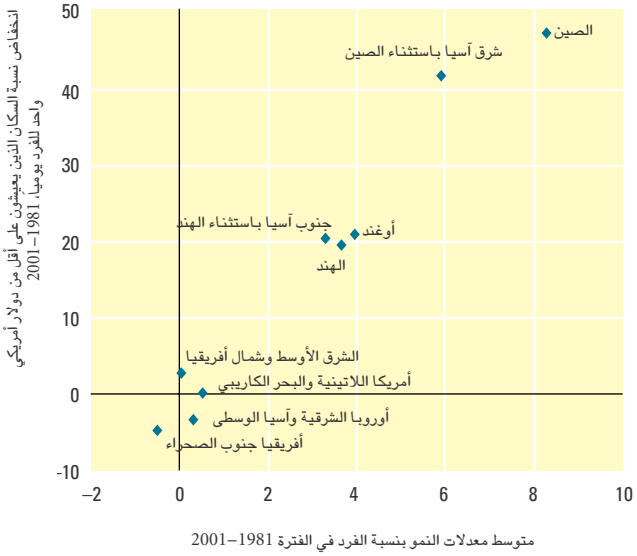

ملاحظة: البيانات المتعلقة بأوغندا تخص الأعوام من 1992 إلى 2000، مع استخدام المستوى الوطني للفقر نتيجة لتوفر البيانات
المصدر: Chen و Ravallion (2004): والبنك الدولي (2004ب)

تخفيض أعداد الفقراء

يعتبر تحسين مناخ الاستثمار عاملاً حاسمًا في الجهود المبذولة لمكافحة الفقر. ويمكن أن يُنظر إلى إسهام مناخ الاستثمار في هذه الجهود من منظورين. أولاً، على المستوى الإجمالي، يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطًا وثيقًا بجهود تخفيض أعداد الفقراء (الشكل رقم 10).

ثانيًا، يمكن رؤية هذه المساهمة من خلال طريقة قيام مناخ الاستثمار الجيد بتحسين حياة الناس بصورة مباشرة - في العديد من أوجه نشاطهم.

بصفتهم عاملين. أوضحت دراسة أجراها البنك الدولي بعنوان أصوات الفقراء أن الفقراء أفادوا بأن الحصول على عمل– سواء من خلال العمل الحر أو من خلال الحصول على عمل بأجر– يمثل أكثر السبل الواعدة للخلاص من براثن الفقر (الشكل رقم 11). وتعاني فئة الشباب من معدل بطالة يزيد على ضعف المتوسط في كافة المناطق.[5] وفي العديد من البلدان النامية يعمل أكثر من نصف السكان في الاقتصاد غير الرسمي، حيث تكون ظروف العمل سيئة (الشكل رقم 12). كما أن الزيادة السكانية المتوقعة في البلدان النامية تزيد من أهمية الإسراع بتوفير المزيد من فرص العمل وتحسينها في البلدان النامية. ولكن من أين ستأتي فرص العمل؟ معظمها من القطاع الخاص، المسؤول عن أكثر من 90 في المائة من فرص العمل في معظم البلدان، وعن 95 في المائة من فرص العمل في بلدان مثل السلفادور والهند.[6] ومن شأن تحسين فرص العمل أيضًا حفز الأفراد على استثمار معارفهم ومهاراتهم - مما يكمّل الجهود لتحسين التنمية البشرية. تستطيع الشركات الأكثر إنتاجية، التي تنشأ من خلال مناخ استثمار جيد، أن تدفع أيضًا أجورًا أفضل وأن تخصص مزيدًا من الاستثمارات لبرامج التدريب.[7]

بصفتهم أصحاب عمل حرّ. يكسب مئات الملايين من الفقراء عيشهم كأصحاب أعمال حرة بالغة الصغر -

كمزارعين، وباعة متجولين، وعاملي خدمة في البيوت، وفي مجموعة متنوعة من المهن الأخرى – ويكون ذلك غالبًا في إطار الاقتصاد غير الرسمي. ويتبيّن من الاستقصاءات التي تم إجراؤها لأغراض هذا التقرير أن الشركات في الاقتصاد غير الرسمي تواجه العديد من نفس العوائق التي تواجهها الشركات الأخرى، بما في ذلك عدم أمن حقوق الملكية، والفساد، ومجهولية احتمالات السياسات، ومحدودية القدرة على الحصول على التمويل والخدمات العامة. ويؤدي تخفيف هذه العوائق إلى زيادة دخل أصحاب الأعمال الحرة البالغة الصغر، وتمكينهم من توسيع أعمالهم. كما يزيد مناخ الاستثمار الجيد الحوافز أمام الدخول في الاقتصاد الرسمي.

بصفتهم مستهلكين. يقوم مناخ الاستثمار الجيد بتوسيع مدى تنوع السلع والخدمات وتقليل تكاليفها، بما في ذلك السلع والخدمات التي يستهلكها الفقراء. على سبيل المثال، أدت التحسينات التي أجريت على مناخ الاستثمار أيضاً إلى تخفيض أسعار الأغذية في بلدان مثل إثيوبيا وغانا وكينيا وفييتنام وزامبيا.[8] أما تخفيض العوائق أمام دخول الأسواق بنسبة 10 في المائة فقد أدى إلى تخفيض متوسط الهامش التجاري لسعر السلع بنحو 6 في المائة حسب التقديرات المعنية.[9]

بصفتهم مستخدمين للبنية الأساسية ، والموارد التمويلية، والممتلكات. يمكن أن ينتج عن تحسين البنية الأساسية والموارد التمويلية وحماية حقوق الملكية العديد من المزايا التي تستفيد منها كافة فئات المجتمع. كما يساعد بناء الطرق في الريف الشركات على أداء أعمالها، مثلما ساهم في المغرب في زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية من 28 في المائة إلى 68 في المائة.[10] كما يؤدي التوسع في القدرة على الحصول على الموارد المالية إلى مساعدة الشركات في تطوير أعمالها، فضلاً عن مساعدة الفقراء في تحمل نفقات حالات الطوارئ التي تتعرض لها الأسر الفقيرة، ومصاريف تعليم الأبناء. يمكن أن تساعد إتاحة حقوق ملكية آمنة بشأن الأراضي في تشجيع الاستثمار، وتسهيل الحصول على التمويل اللازم، في حين مكّن ذلك بالفعل سكان مناطق السكن العشوائية الموجودة في المناطق الحضرية في بيرو من زيادة دخلهم عن طريق زيادة ساعات العمل خارج منازلهم.[11]

بصفتهم متلقين لخدمات تمولها الضرائب أو التحويلات. تعتبر أنشطة الشركات المصدر الرئيسي لإيرادات الضرائب بالنسبة للحكومات، أما الاقتصادات المتنامية فتدرّ المزيد من الضرائب. لذا يمكن لمناخ الاستثمار الجيد توسيع المصادر المتاحة لدى الحكومات للعثور على التمويل للخدمات العامة (بما في ذلك خدمات قطاعي الصحة والتعليم) والتحويلات النقدية المخصصة للمحرومين في المجتمع.

تؤدي بعض التحسينات التي تجرى على مناخ الاستثمار إلى العديد من المنافع لكافة قطاعات المجتمع – كتحسين استقرار الاقتصاد الكلي، والتقليل من تفشي الفساد. ولبعض التحسينات الأخرى أثر أكثر تركيزًا على موقع أو نشاط معين، مما يتيح الفرص للحكومات للتأثير في توزيع هذه المنافع. يمكن للحكومات أن تضع خطط هذه التحسينات المُدخلة على مناخ الاستثمار بحيث تزيد التركيز على «صالح الفقراء»، من خلال التركيز على القيود المفروضة على أماكن معيشة الفقراء، وعلى القيود المفروضة على الأنشطة التي يستفيد منها الفقراء، بما في ذلك مختلف مجالاتهم كعاملين، وأصحاب أعمال حرة، ومستهلكين، ومستخدمين للبنية الأساسية والموارد التمويلية والممتلكات. وهذا يعني أن المنهجيات التي تعمل لصالح الفقراء لا تقتصر على الجهود التي تركز على القيود على الشركات الأصغر حجماً.

التصدي للتحديات الأساسية

يعمل العديد من البلدان على تحسين مناخها الاستثماري – وهي تجني نتيجة لذلك ثمار النمو المتسارع وانخفاض أعداد الفقراء فيها. إلا أن التقدم

الشكل رقم 11 العمل لحساب الذات والعمل بأجر هما السبيل للخلاص من براثن الفقر

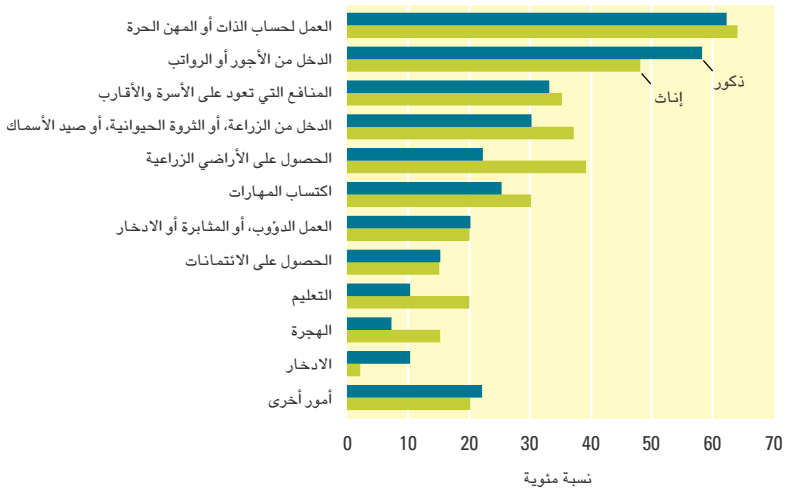

ملاحظة: الإفادة بآراء 60000 شخص من الفقراء حول مدى رؤيتهم لأفضل السبل للخلاص من براثن الفقر.
المصدر: Narayan وآخرون (2000).

الشكل رقم 12 حجم الاقتصاد غير الرسمي كبير في العديد من البلدان النامية

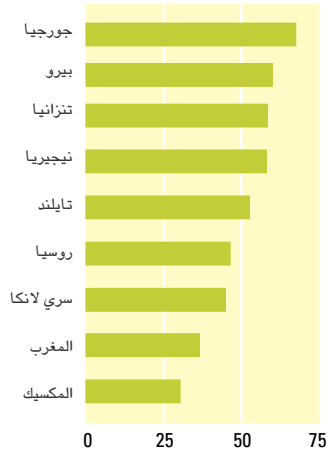

المصدر: Schneider (2002).

الإطار رقم 3 نظام الإدارة العامة ومناخ الاستثمار

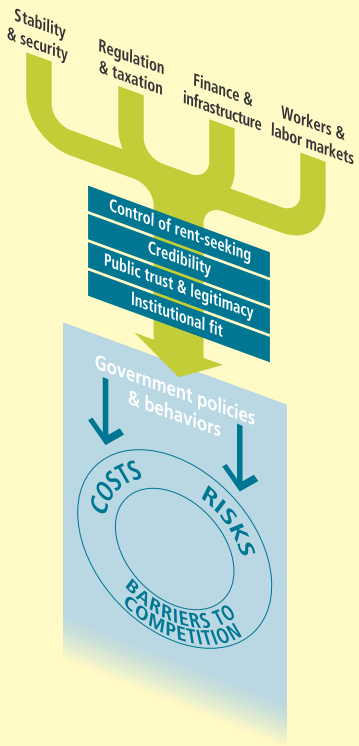

تحدد التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة، والمرتبطة بفرص استثمار محدّدة، شكل الفرص والحوافز التي تظهر للشركات للاستثمار على نحو منتج، وخلق فرص العمل والتوسّع. وتؤثر الحكومات على تلك العوامل من خلال المزج بين السياسات الرسمية الخاصة بها في مجالات محددة ـ الاستقرار والأمن، واللوائح التنظيمية والضرائب، والبنية الأساسية والتمويل، والعاملين وأسواق العمل ـ وبين سلوكياتها والخصائص المميزة لنظام الإدارة العامة الأوسع نطاقًا. أما نظام الإدارة العامة فيشمل: السيطرة على السلوك النفعي والمصداقية وثقة الجمهور والشرعية، والملاءمة بين الاستجابة المختارة للسياسات والظروف المؤسسية المحلية.

تتفاعل السياسات الرسمية مع السلوكيات الحكومية والخصائص المميزة الأوسع نطاقًا لنظام الإدارة العامة، وذلك من أجل تحديد شكل مناخ الاستثمار الذي تعايشه الشركات (أنظر الشكل). ويمكن أن تؤثر السيطرة غير المحكمة على السلوك النفعي في كل من محتوى السياسات الرسمية وأسلوب تنفيذها. في حين تقوض المصداقية الضعيفة من تأثير أية سياسة. كما أن المخاوف التي تتعلق بثقة الجمهور والشرعية من شأنها أن تعرقل تنفيذ الإصلاحات، وتقوض قابلية السياسات للاستمرار (ومن ثَم مصداقيتها). علاوة على ذلك، يمكن أن يكون للإجراءات التدخلية المعنية بالسياسات والتي لا تتماشى على نحو جيد مع الأوضاع المحلية نتائج سيئة بل وعكسية في أحيان كثيرة. إن معالجة هذه المصادر للإخفاق المحتمل للسياسات أمر جوهري للجهود الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار.

غالبًا ما يكون بطيئًا وصعبًا على الرغم من هذه النتائج العظيمة. فلماذا؟

التوتر الأساسي

تستفيد المجتمعات بدرجة كبيرة من أنشطة الشركات وأعمالها. ومع ذلك فأفضليات الشركات لا تتطابق بالكامل مع أفضليات المجتمع وأولوياته ـ فهناك مثلاً التوتر الذي يتضح بصورة جلية في فرض الضرائب واللوائح التنظيمية. فمعظم الشركات تشكو من الضرائب، لكن الضرائب هي التي تمول الخدمات العامة التي يستفيد منها مناخ الاستثمار والأهداف الاجتماعية الأخرى. ويفضل العديد من الشركات أيضًا التقيّد بالقليل من اللوائح، لكن اللوائح التنظيمية السليمة هي التي تتصدى للخلل الذي يحدث في السوق، ومن ثم تعمل على تحسين مناخ الاستثمار وحماية المصالح الاجتماعية الأخرى. يمكن حدوث توترات من هذا القبيل في معظم جوانب صياغة سياسات مناخ الاستثمار.

يتطلب خلق مناخ استثمار جيد من الحكومات الموازنة بين تلك المصالح. ومما يعقّد هذه المهمة وجود اختلافات بين الشركات فيما يتعلق بالأفضليات والأولويات. وبالرغم من اتفاق الشركات في وجهات النظر حول العديد من القضايا، إلا أن آراءها قد تتباين حول بعض القضايا الأخرى ـ سواء كان ذلك فيما يتعلق بالقيود المفروضة على الأسواق، أو الهيكل الضريبي، أو ترتيب الأولويات الخاصة بالتحسينات التي تجرى على البنية الأساسية في مواقع مختلفة. يمكن أيضًا وجود فروق في أفضليات السياسة داخل الشركات ـ بين أصحاب الشركات والمديرين فيما يتعلق بنظام إدارة الشركة، أو بين أصحاب الشركات والعاملين فيما يتعلق بسياسات سوق العمل. ويتعين على كافة الحكومات أن تتدخل لتفصل في هذه الاختلافات في بيئة تسعى فيها الشركات والمسؤولون وأصحاب المصلحة الحقيقية الآخرون إلى تأمين النتيجة لصالحهم.

أربعة تحديات ناتجة

تتطلب الاستجابة لهذا التوتر قيام الحكومات باجتياز أربعة تحديات متداخلة في كافة نواحي وضع السياسات الخاصة بمناخ الاستثمار. وللطريقة التي تتعامل بها الحكومات مع هذه التحديات تأثير كبير على مناخ الاستثمار، ومن ثم على النمو ومكافحة الفقر (الإطار رقم 3). ويشمل كل منها القيام بما يتجاوز مجرد تغييرات في السياسات الرسمية لمواجهة المصادر الأكثر عمقاً للإخفاق المحتمل للسياسات. التحديات: الحد من السعي لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة، وخلق المصداقية، وتشجيع ثقة الجمهور والشرعية، وضمان أن استجابات السياسات تعكس ملاءمة مؤسسية جيدة.

الحد من السلوك النفعي. تعتبر سياسات مناخ الاستثمار هدفًا مغريًا للسلوك النفعي بالنسبة للشركات والمسؤولين ومجموعات المصالح الأخرى. فالفساد يمكن أن يزيد من تكاليف مزاولة الأعمال ـ وحين يمتد إلى مستويات عليا في الحكومة، يمكن أن يؤدي إلى إحداث تشوهات عميقة الأثر في السياسات. وتظهر استقصاءات البنك الدولي أن أغلبية الشركات في البلدان النامية تتوقع دفع الرشاوى عند التعامل مع المسؤولين، كما أن العديد من تلك الشركات ينظر إلى الفساد على أنه عقبة عويصة أمام أعمالها. فالاستحواذ، والمحسوبية، وتبادل المصالح ـ وكلها أمور تؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص في المعلومات وتؤثر على صياغة السياسات ـ أمور بمقدورها أيضًا إحداث تشوهات كبيرة، وجعل السياسات تعمل لصالح بعض

المجموعات على حساب الآخرين. كما أن الأسواق تصبح مقيدة، وتخصيص حقوق الملكية يشوبه الانحراف، فضلاً عن تشوه أسواق المال. ومن بين العناصر الأساسية للمساعدة على كبح السلوك النفعي: القضاء على الإجراءات التدخلية غير المبررة في الاقتصاد، وتحسين عملية مساءلة الحكومات، ولا سيما من خلال إتاحة المزيد من الشفافية.

خلق المصداقية. نظرًا لأن الاستثمار نشاط يستشرف المستقبل، فإن الغموض يجعل جميع قرارات الاستثمار مبهمة. لذلك تحدد ثقة الشركات في المستقبل ـ بما في ذلك مصداقية سياسات الحكومة ـ ما إذا كانت هذه الشركات ستقوم بالاستثمار والطرق التي ستنفذ بها هذه الاستثمارات. وتخفق السياسات التي تنقصها المصداقية في اجتذاب استجابة الاستثمار المزمع. ما الذي يقوِّض مصداقية السياسة؟ الموروث المتمثل في عدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي لا يساعد بطبيعة الحال. ولكن جميع الحكومات تواجه إغراءات للتخلي عن سياسات سليمة طويلة الأجل من أجل تحقيق أهداف قصيرة الأجل أو أهداف أضيق نطاقاً، مثل الحصول على منافع لواضعي السياسات، أو الحصول على أصوات فئة من الناخبين. فبناء المصداقية يتطلب آليات للحكومة للالتزام بسياسات سليمة، علاوة على الانضباط والاستمرارية.

تشجيع ثقة الجمهور والشرعية. لا تتفاعل الشركات والحكومات بمعزل عن المناخ المحيط بهما. فالثقة بين أطراف السوق تشجع التبادل المثمر، وتخفف الأعباء الملقاة على عاتق إنفاذ اللوائح والعقود. وتؤثر المواقف الاجتماعية أيضًا ـ بما في ذلك الثقة في الأسواق والشركات ـ على جدوى (وبالتالي مصداقية) عمليات تحسين السياسات وقابليتها للاستمرار. وبالتالي ينشأ مناخ الاستثمار الجيد بواسطة التأييد الشعبي الواسع النطاق: عن طريق اتفاق الآراء لصالح بناء مجتمع أكثر إنتاجية، يمكنه تسهيل عمليات تحسين السياسات، بغض النظر عن الحزب السياسي أو المجموعة السياسية التي تتولى مقاليد السلطة. ويمكن لكل من عملية صياغة السياسات المنفتحة والقائمة على المشاركة، والجهود المبذولة لضمان أن مزايا تحسين مناخ الاستثمار تصل إلى نطاق واسع من المجتمع، المساعدة في بناء هذه المساندة.

ضمان مواءمة استجابات السياسات للأوضاع المحلية. ولكي تكون الإجراءات التدخلية المعنية بالسياسات فعالة فهي بحاجة إلى أن تأخذ في الاعتبار مصادر الإخفاق المحتمل للحكومة، بالإضافة إلى التباينات في الأوضاع المحلية. فالإخفاق في القيام بذلك يمكن أن يفضي إلى نتائج سيئة بل وسلبية أيضًا. والطرق التي تتطلب قدرة تفوق تلك القدرة المتاحة لا تخفق في تحقيق الهدف المراد فحسب، لكنها تسهم أيضًا في نشأة الأوضاع غير الرسمية وتفشي الفساد وتقويض المصداقية. وتُعرِّض الطرق المنهجية التي تنطوي على مستويات عالية من الاستنسابية الشركات إلى احتمالات مجهولة ومخاطر كبيرة في غياب الإجراءات الوقائية الفعّالة التي تتخذ ضد إساءة استخدام هذه الاستنسابية. لماذا تحدث هذه المشاكل؟ في أحوال كثيرة، يجري نقل السياسات والأساليب التنظيمية من بلد لآخر دون مراعاة أو دراسة تحليلية لمناخ وطبيعة البلد الآخر. وتُرجع هذه الظاهرة إلى العهود الاستعمارية، حين توارثت البلدان النامية نهج السياسات التي لا تتفق كثيرًا مع أوضاعها المحلية. وظل العديد من تلك القوالب البالية ساري المفعول حتى

الإطار رقم 4 تناول أجندة واسعة النطاق: الدروس المستفادة من الصين والهند وأوغندا

تقدم الصين والهند وأوغندا دروسًا بسيطة في إستراتيجيات تحسين مناخ الاستثمار.

حقق كل من الصين والهند نموًا مرموقاً في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تخفيض أعداد الفقراء بدرجة كبيرة. وتشير التقارير الرسمية إلى أن متوسط النمو في الصين بلغ 8 في المائة سنويًا خلال الأعوام العشرين الماضية، وأن نسبة سكانها الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم انخفضت من 64 في المائة عام 1981 إلى أقل من 17 في المائة عام 2001. كما ازداد متوسط نمو الهند من 2,9 في المائة سنويًا خلال سبعينيات القرن العشرين إلى 6,7 في المائة في منتصف التسعينيات، وانخفضت نسبة سكانها الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم من 54 في المائة في عام 1980 إلى 35 في المائة في عام 2000.

وعلى الرغم من ذلك، لا يوجد مناخ استثمار مثالي في أي منهما. وقد اعترفت الصين مؤخرًا فقط بدستورية الملكية الخاصة، ومن جانب آخر بدأت القروض غير العاملة في إرهاق قطاع البنوك. أما مشاكل قطاع الطاقة في الهند فحدِّث ولا حرج. وقد أطلق كلا البلدين العنان للنمو الاقتصادي وخفَّض أعداد الفقراء من خلال ما ظهر على أنه إصلاحات مبدئية متواضعة إلى حد ما. فالصين بدأت بنظام بدائي لحقوق الملكية، مما أوجد حوافز جديدة لقطاع كبير من اقتصادها. وبدأت الهند جهودًا أولى لتقليل العوائق التجارية والتشوهات الأخرى التي سيطرت على قطاع كبير من اقتصادها. وفي كلا النموذجين عالجت الإصلاحات قيوداً هامة، وتم تنفيذها بطرق منحت الشركات الثقة في الاستثمار. وتبعت تلك الإصلاحات الأولية تحسينات مستمرة عالجت القيود التي كانت أقل إلزامًا في البداية، وكذلك عززت من الثقة في المسار المستقبلي لسياسة الحكومة.

ليست هذه الإستراتيجيات مقصورة على البلدان الكبرى. وكمثال على ذلك، نستشهد بأوغندا التي بدأت برنامجها لتحسين مناخ الاستثمار في أوائل تسعينيات القرن العشرين بعد فترة من الصراعات الأهلية. وأتاحت لها الإصلاحات، التي غطت الكثير من مجالات مناخ الاستثمار، قاعدة لنمو اقتصادها بمتوسط يزيد على 4 في المائة خلال الفترة من عام 1993 إلى عام 2002 (ثمانية أمثال متوسط معدل النمو في أفريقيا جنوب الصحراء) وكذلك تخفيض نسبة سكانها الذين يعيشون تحت خط الفقر من 56 في المائة في عام 1992 إلى 35 في المائة في عام 2000. وعززت استمرارية تلك الجهود الإصلاحية من مصداقية الحكومة ـ مما منح الشركات الثقة للاستثمار.

المصادر: الصين: Chen and Wang (2001), Qian (2003), and Young (2000)؛ الهند: Aghion وآخرون (2003)، Ahluwalia (2002), De Long (2003), Rodrik and Subramanian (2004), Varshney (1998), and Panagariya (2003); وآخرون (2001)، والبنك الدولي (2001).

يومنا هذا، على الرغم من مرور عقود كثيرة على العمل بهذه القوالب. لكن النزوع لاتباع هذا الموروث باقٍ. وبينما يمكن للطرق المتبعة في البلدان الغنية حاليًا أن تقدم مصدرًا ثمينًا للإلهام والاقتباس، ينبغي توخي الحذر في تكييف مثل هذه الطرق مع الأوضاع المحلية. ففي بعض الحالات قد يستلزم ذلك اختيار قواعد أكثر بساطة، مع حذر أقل، واتخاذ تدابير إضافية لكبح السلوك العشوائي.

تناول أجندة واسعة النطاق

تعمل سياسات الحكومة وإجراءاتها المحدِّدة لشكل مناخ الاستثمار في نطاق واسع، بدءًا من إنفاذ العقود واللوائح التنظيمية الخاصة بالأعمال التجارية، وانتهاءً بتوفير البنية الأساسية وسياسة سوق العمل. وتؤثر السياسات والسلوكيات في كل من هذه النواحي على الفرص والحوافز المتاحة أمام الشركات. وتتفاعل مجالات السياسة في أحيان كثيرة مع بعضها البعض، مع احتمال تأثر التقدم المحرز في مجال واحد بالتقدم المحرز في مجالات أخرى. ويعني ذلك ضرورة وجود برنامج عمل واسع النطاق للحكومة.

ومع ذلك لا يتمتع أي بلد بمناخ استثمار مثالي. كما ليس مطلوباً تحقيق درجة كبيرة من الكمال ولو في بعد واحد لحفز النمو وخفض أعداد الفقراء. وأخيرًا يتضح من التجربة أن من الممكن إحراز التقدم من خلال مواجهة العوائق الهامة بطريقة تتيح للشركات الثقة في الاستثمار ـ والسعي نحو تحقيق استمرار عملية التحسينات (الإطار رقم 4).

كان ينظر أحيانًا للجولات الأولى من الإصلاح الاقتصادي على أنها أحداث منفصلة. لكن تحسينات

الشكل رقم 13 القيود التي تبلغ عنها الشركات – مقارنة بين بلغاريا، وجورجيا، وأوكرانيا

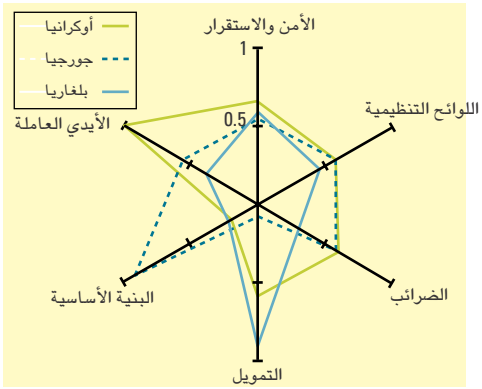

ملاحظة: تتراوح المؤشرات الناتجة بين صفر (الأفضل) إلى 1 (الأسوأ). المؤشرات مستندة إلى استقصاءات الشركات التي تعمل في القطاع الرسمي. تمت معايرة القيم حسب الحد الأقصى والحد الأدنى الإقليمي لكل دليل على حدة. تم اختيار البلدان لإبراز التباينات المحتملة.
المصدر: استقصاءات البنك الدولي لمناخ الاستثمار.

المناخ الاقتصادي تقوم على عملية مستمرة لتعديل وصقل السياسات في نطاق واسع. وينطبق ذلك حاليًا في البلدان الغنية مثلما ينطبق في البلدان النامية. لذا من اللازم مراجعة السياسات بشكل دوري، لكي تعكس التغييرات التي تحدث في كيفية تسيير الأعمال والدروس المستفادة من الخبرات العملية المستمرة. ويشبّه مايكل بورتر الإصلاحات التي تحدث في هذا المجال بأنها ماراثون وليست مجرد عدو لمسافة قصيرة[12]، ومع ذلك فإن هذا التقييم لا يعطي الصورة الحقيقية لطبيعة هذه المهمة.

وتتيح الخبرة الدولية رؤى حول العناصر الأساسية الفعالة لعملية الاصلاح في هذا المجال: تحديد الأولويات؛ وإدارة الإصلاحات المنفردة؛ والحفاظ على قوة الدفع؛ وتعزيز القدرات الحكومية.

تحديد الأولويات

يتمثل الهدف في التعرف على أهم القيود التي تواجه الشركات. ولا توجد أية صيغ معيارية. وبالمقابل، يتطلب ذلك تقييمًا في كل حالة للأوضاع الراهنة، والمنافع المحتملة من إجراء التحسينات، وصلاتها بالأهداف الوطنية أو الإقليمية، والقيود التي تعوق عملية التنفيذ.

الأوضاع الراهنة. يمكن أن تتباين أهم القيود بين البلدان بدرجة كبيرة، أو حتى داخل المنطقة الواحدة (الشكل رقم 13). وتستطيع الحكومات التعرف عليها عن طريق إجراء استقصاءات على الشركات والتشاور معها مع التنبيه على أن الشركات القائمة لا تعكس دائماً آفاق الشركات التي ستدخل السوق في المستقبل. وتسمح أيضًا المصادر الجديدة للبيانات بقياس أداء السياسة الراهنة مقابل معايير المقارنة الدولية في عدد متزايد من المناطق ـ مع توضيح نطاق التحسينات.

المنافع المحتملة. عندما يكون الهدف هو تعجيل وتيرة عملية النمو، سيكون لعملية التحسين التي تؤثر على قطاع كبير من الاقتصاد أثر أكبر عادةً من أثر الإصلاحات التي تؤثر على الجزء الأصغر حجماً. وبذلك يكون إحراز التقدم في تحقيق مستوى معقول من الاستقرار السياسي وكذا تحقيق استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي عنصرًا أساسيًا ـ فبدونه لن تجد الإصلاحات في النواحي الأخرى قوة الدفع الكافية. كما يمكن أن يساعد تعزيز مصداقية السياسات في تعزيز رد فعل الاستثمار للإصلاحات التي تحدث في أي من مجالات السياسات. وسيكون أثر التحسينات على الفرص المتاحة للفقراء، سواء كانوا عاملين، أو أصحاب

أعمال حرة أو مستهلكين، من بين الاعتبارات الرئيسية.

يتعين على الحكومات أيضاً النظر في المزايا التي يمكن أن تفوق قدرات الشركات والأعمال التي تتأثر مباشرة. قد يشتمل ذلك على الآثار غير المباشرة على الشركات الأخرى (على سبيل المثال، نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر على الشركات المحلية)، أو مجالات أخرى من السياسات (على سبيل المثال، أثر حقوق الملكية على القدرة على الحصول على الموارد المالية)، أو الأهداف الاجتماعية الأوسع (على سبيل المثال، تحسينات البنية الأساسية النافعة لقطاع عريض من المجتمع، وليس الشركات فقط). كما يمكن أن يكون لذلك آثار غير مباشرة على قدرات الحكومة أو مصداقيتها أو كسب ثقة الناخبين.

الصلات بالأهداف الوطنية أو الإقليمية. يمكن أن يتباين تأثير التحسينات المدخلة في مناخ الاستثمار على الشركات وأنشطة الأعمال. ولهذا السبب، يتأثر تحديد الأولويات غالبًا بالوزن الذي تعطيه الحكومة لمجموعة فرعية من الأهداف التي يمكن أن تتحقق نتيجة لمناخ الاستثمار الجيد: تكامل الاقتصاد غير الرسمي والريفي؛ وإطلاق العنان لإمكانية نمو شركات أصغر حجماً؛ والاستفادة من الانفتاح العالمي، وتمكين الشركات من الاستفادة من التطور التكنولوجي.

- تضمين الشركات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي. ينتج الاقتصاد غير الرسمي ما يزيد على 50٪ من إجمالي الناتج المحلي في العديد من البلدان النامية. بينما تعوق الضرائب واللوائح التنظيمية الشركات التي تعمل في الاقتصاد غير الرسمي بشكل أقل، وتكون حقوق الملكية لديها عادة أقل أمنا، كما تواجه هذه الشركات صعوبة أكبر عند الحصول على الخدمات العامة والتمويل. وتتطلب عملية تكاملها مع الاقتصاد الرسمي التعامل مع القيود التي تجدها الشركات أكثر إلزامًا، وتخفيف العوائق التي تمثل حجر عثرة ضد تكاملها مع الاقتصاد الرسمي.
- تضمين الشركات العاملة في المناطق الريفية. غالبًا ما تواجه الشركات العاملة في المناطق الريفية مناخ استثمار أقل انفتاحًا من مناخ الاستثمار الموجود في المناطق الحضرية، وذلك نتيجة لانخفاض الكثافة السكانية، واتساع المسافات التي تفصل بين الأسواق الكبيرة والمناطق الريفية، وقلة الخدمات العامة المتاحة. ولهذا يمكن أن يؤدي تحسين البنية الأساسية إلى فرق كبير، حيث تُقدم منافع تستفيد منها المجتمعات المحلية على نطاق أوسع، بالإضافة إلى الشركات.
- إطلاق العنان لإمكانية نمو الشركات الأصغر حجماً. تواجه الشركات الصغيرة عادة أعباءً متفاوتة عند التعامل مع مناخ الاستثمار السيئ، وذلك نتيجة لتأثير التكاليف الثابتة والصعوبة الكبيرة التي تواجهها للحصول على التمويل اللازم. ومن شأن التصدي للقيود التي تثقل كاهل الشركات الصغيرة على وجه الخصوص أن يساعد في إطلاق العنان لنموها المحتمل.
- الاستفادة من الانفتاح العالمي. أجرى معظم البلدان تحولاً حاسمًا إلى اقتصادات أكثر انفتاحًا، وتؤكد الشواهد على صعيد الشركات أن هذه الشركات بدأت تجني الثمار على هيئة إنتاجية عالية. وإضافة إلى تخفيض عوائق التجارة والاستثمار المتبقية، غالبًا ما يتطلب التقدم معالجة القيود الموجودة في مجالات مثل إدارة الموانئ والجمارك.
- الاستفادة من التطور التكنولوجي. يرتكز تحسين الإنتاجية والنمو إلى التقدم التقني. لكن البلدان ليست في حاجة لكي تخترع كل شيء من جديد. فاستقصاءات الشركات تبيِّن أن المعرفة الكامنة في الآلات والمعدات الحديثة هي المصدر الرئيسي للابتكار التكنولوجي في البلدان النامية. ولذا تتمثل الخطوة الأولى في تخفيف العوائق الناجمة عن السياسات التي تحول دون اعتماد أو التكيف مع الأنظمة التكنولوجية التي تم تطويرها في بلدان أخرى. كما أن تحقيق أمن حقوق الملكية وخفض العوائق المفروضة على المنافسة يتيحان الحوافز اللازمة للشركات كي تسعى لاقتناص الفرص المتاحة.

القيود المفروضة على التنفيذ. يخضع نطاق التحسينات المحتمل إدخالها على السياسات، في أي وقت من الأوقات، لقيود الإمكانية الإدارية والسياسية. وتعالج الإستراتيجيات جيدة التصميم تلك القيود، وذلك عن طريق الإدارة الفعالة للإصلاحات والتعزيز المستمر لقدرات الحكومة.

إدارة الإصلاحات المنفردة

غالبًا ما تكون هناك مقاومة لأية إصلاحات في مناخ الاستثمار من أولئك المنتفعين من الوضع الراهن. تنبع هذه المقاومة من الشركات أو مجموعات المصالح الأخرى، التي تستفيد من تشوهات السوق أو الامتيازات الخاصة الأخرى، أو من المسؤولين المنتفعين من الرشاوى أو الإكراميات الأخرى التي تأتي مع المنصب،

أو حتى من المجتمع الأوسع عندما تكون نتائج الإصلاح مشكوكًا فيها. تظهر التجارب أن إحراز التقدم أمر ممكن عندما تتواصل الحكومات الملتزمة ببناء المساندة الجماهيرية، وإشراك أصحاب المصلحة الحقيقية بصورة بناءة، وإتاحة شكل ما من التعويضات للمتضررين من عملية التغيير (إن أمكن). ومن المهم أيضًا بذل جهود خاصة لمساعدة الفئات الضعيفة المعرضة للمعاناة على التكيف مع التغيير، خاصة في ظل عدم وجود شبكات أمان تغطي الاقتصاد بأكمله حتى الآن.

الحفاظ على الزخم

بما أن التحسينات التي تجري على مناخ الاستثمار عبارة عن عملية لا مجرد حدث واحد منفصل، يعمل كثير من البلدان على إيجاد مؤسسات متخصصة تهدف إلى المساعدة، فتتولى مهامًا محددة، وتحافظ على استمرار التقدم حتى لو كان ذلك من خلال تغييرات تُدخل على الأجهزة الحكومية المعنية. وتستطيع المؤسسات أن تضطلع بدور أو مجموعة من الأدوار المتعددة: التشاور مع أصحاب المصلحة الحقيقية، وتنسيق السياسات، واستعراض أكثر انتظاماً للقيود المفروضة حاليًا على مناخ الاستثمار. وتوضح تجربة لاتفيا والسنغال وفييتنام وتركيا المناهج الممكنة. كما تعمل الحكومات على إيجاد آليات لإجراء استعراض للمقترحات الجديدة الخاصة بالسياسات واللوائح التنظيمية بصورة أكثر انتظاماً، وذلك لضمان عدم إدخالها تشوهات لا مبرر لها. فالتجربة التي تمارس في بلدان مثل المكسيك وكوريا الجنوبية تعتبر تجربة مشجعة، غير أن الالتزام السياسي والتصميم الجيد للمؤسسات أمران أساسيان.

تعزيز القدرات الحكومية

يعتبر تعزيز القدرات الحكومية جزءاً أساسياً من أية إستراتيجية تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار. وغالباً ما يأتي تعزيز القدرات المتعلقة بوضع اللوائح التنظيمية في طليعة الأولويات. ويتم في الوقت الحاضر تكميل النماذج التقليدية لبناء القدرات بطرق من شأنها تسهيل التعلّم من النظراء. كما يتم أيضًا توسيع القدرات المحلية من خلال التعاقد مع جهات متخصصة ـ وهي إستراتيجية شائعة حتى في البلدان المتقدمة. وتحتاج الحكومات كذلك إلى تحسين قدرتها على رصد أداء القطاع الخاص، حتى يتسنى لها تحديد الاتجاهات والتعرف على القضايا الناشئة وأيضًا تقييم أثر السياسات التي تنتهجها. ويعتبر تحسين نوعية الأنظمة الإحصائية القومية جزءاً هاماً من هذه الجهود.

إتاحة المقومات الأساسية

تُعتبر التنمية الصناعية عادة عملية قائمة على الاكتشاف، فمن الصعب التنبؤ بما يمكن أن يجيد إنتاجه بلد أو منطقة ما. وهذا يبرز الأهمية التي يجب أن نوليها لتحسين الأسس الرئيسية لمناخ الاستثمار لكافة الشركات والأنشطة في الاقتصاد لتحقيق الفائدة المرجوّة. وتبرز الخبرة الدولية طرقاً واعدة في كل من المجالات الرئيسية الأربعة لمناخ الاستثمار:

- الاستقرار والأمن
- اللوائح التنظيمية والضرائب
- التمويل والبنية الأساسية
- العاملون وأسواق العمل

الاستقرار والأمن

لا ينجم عن اندلاع الحروب أو أي أشكال أخرى من العنف الواسع الانتشار سوى القضاء على كافة أنواع الاستثمار المنتج تقريبًا. بيد أن الشركات تحتاج إلى أكثر من السلام للدفع بما لديها من طاقات وموارد في استثمار منتج. ويعتبر توافر مستوى معقول من الاستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد الكلي العتبة الضرورية للولوج إلى مناخ استثماري سليم. فالأجواء غير المستقرة أو غير الآمنة لها آثارها التي تظهر على أوضح وجه في بيئة الاستثمار، وذلك من خلال ما تؤثر به هذه الأجواء على حقوق الملكية.

أمن حقوق الملكية يربط الجهود بالمكاسب، فيؤكد للشركات أنها ستجني ثمار استثماراتها. وكلما تمتعت هذه الحقوق بالحماية من جانب الحكومة أو الغير،

الشكل رقم 14 عدم ثقة الشركات في العديد من البلدان النامية في قدرة النظام القضائي على دعم حقوق ملكيتها

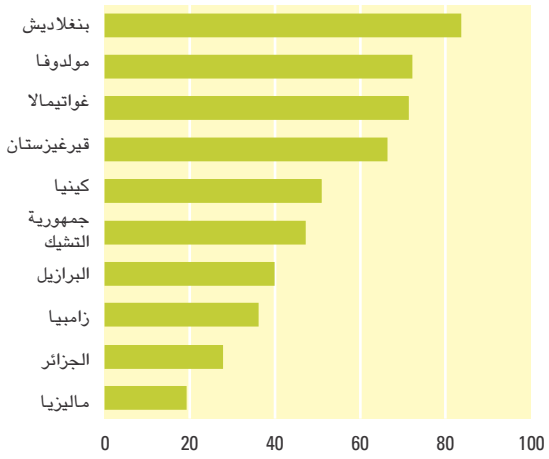

ملاحظة: بلدان مختارة لإيضاح المدى.
المصدر: «استقصاءات مناخ الاستثمار».

قويت الرابطة بين الجهود والمكاسب، وازداد الحافز للقيام بأعمال جديدة وزيادة الاستثمارات في أعمال قائمة بالفعل، وببساطة المزيد من العمل الجاد. وتشير الدراسات في عديد من البلدان إلى أنه كلما كانت الحقوق آمنة، تسارع النمو. ويتطلب تحسين أمن حقوق الملكية العمل على محاور رئيسية أربعة: التأكد من حقوق ملكية الأراضي والممتلكات الأخرى؛ وتسهيل إنفاذ العقود؛ والحد من الجريمة؛ وإنهاء حالات نزع الملكية بدون تعويض.

التأكد من حقوق ملكية الأراضي والممتلكات الأخرى. تؤدي زيادة أمن ملكية الأراضي والممتلكات الأخرى إلى تشجيع الاستثمار، وتسهيل الحصول على التمويل. وتبرز التجارب في بيرو وتايلند وعدد متزايد من البلدان الأخرى المزايا المتأتية من وضوح ملكية الأراضي، والتزام نظام فعال لتسجيل صكوك الملكية. ويمكن لمكاتب تسجيل الممتلكات الخاصة وتسجيل ملكية المعدات والأنواع الأخرى من المنقولات أن تلعب دوراً هاماً أيضاً.

تسهيل إنفاذ العقود. من شأن بيئة التعاقدات الآمنة الحد من المخاطر وخفض التكاليف المرتبطتين بالمعاملات، وتسهيل الحصول على التمويل. وأظهرت الاستقصاءات التي أجريت في العديد من البلدان النامية أن أكثر من نصف الشركات التي شملتها الاستقصاءات تفتقد الثقة في قدرة النظام القضائي على دعم حقوق ملكيتها (الشكل رقم 14). وحسب نتائج مشروع القيام بأنشطة الأعمال التجارية الذي اعتمده البنك الدولي، يمكن أن يتراوح الوقت المستغرق لإنفاذ عقد بسيط بين 48 يومًا في هولندا، وحوالي 600 يوم في بوليفيا، إلى ما يزيد على 1400 يوم في غواتيمالا. وهكذا يتضح أن تعزيز النظام القضائي له أولوية قصوى. وتشمل الإجراءات التكميلية تسهيل التدفق الحر للمعلومات المتعلقة بالسمعة، وإزالة المعوقات التي لا مبرر لها أمام استعمال آليات بديلة للفصل في المنازعات.

تخفيض الجريمة. تفرض الجريمة تكاليف باهظة على المجتمعات ـ ما يقارب ربع إجمالي الناتج المحلي في بعض بلدان أمريكا اللاتينية.[13] وتظهر الاستقصاءات على مستوى الشركات أن الجريمة تعتبر أيضًا من القيود الشديدة التي تعيق العديد من الشركات في جميع المناطق. تتضمن الإستراتيجيات الواعدة جهودًا لمنع الجريمة وردعها، كما أنها تحسِّن إنفاذ القوانين. ويعكف كثير من البلدان في العالم على وضع إستراتيجيات تنظيم شؤون الأمن في

الشكل رقم 15 عدد الأيام المستغرقة في تسجيل مؤسسة تجارية جديدة ـ من يومين في أستراليا إلى 203 أيام في هايتي

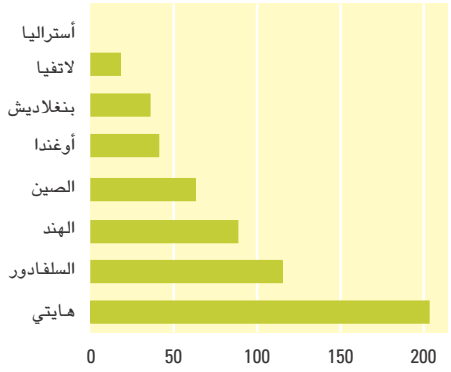

ملاحظة: بلدان مختارة لإيضاح المدى
المصدر: البنك الدولي (2004ج)

المجتمع، بالاتساق مع الإصلاحات المطبقة في مدينة نيويورك.

إنهاء حالات نزع الملكية بدون تعويض. تحتفظ جميع الحكومات لنفسها بالحق في نزع الملكية الخاصة في ظروف محدّدة. بيد أن المخاوف الناشئة عن الممارسة العشوائية لهذا الحق يمكنها أن تقوض الحافز على الاستثمار. ومفتاح هذا هو خلق قيود موثوق بها على نزع الملكية دون إعطاء تعويضات سريعة وكافية وفعالة.

اللوائح التنظيمية والضرائب

للأسلوب الذي تنتهجه الحكومات في تنظيم الشركات والمعاملات وفرض الضرائب عليها ـ داخل البلاد وعلى الحدود ـ دور بارز في تشكيل مناخ الاستثمار. فاللوائح التنظيمية السليمة تعالج إخفاقات الأسواق التي تعوق الاستثمار المنتج، كما أنها توفق ما بين مصالح الشركات والأهداف الاجتماعية الأشمل. بينما ينجم عن فرض الضرائب بصورة سليمة عائدات تسهم في تمويل عمليات تقديم الخدمات العامة التي من شأنها أن تحسِّن مناخ الاستثمار وتحقق الأهداف الاجتماعية الأخرى. فالتحدي الذي تعمل كافة الحكومات على مواجهته، هو كيف تستطيع تحقيق هذه الأهداف دون المساس بالفرص والحوافز المتاحة للشركات لكي تستثمر بصورة منتجة وتتيح فرص العمل، وتوسع نطاق أعمالها. وعلى الرغم من التوترات بين ما تفضله الشركات والأهداف الاجتماعية في هذا المجال، يوجد متسع كبير لتحسين التوجهات في معظم البلدان النامية، وذلك دون الإضرار بالمصالح الاجتماعية الأوسع نطاقًا.

الشكل رقم 16 عدم كفاية التمويل والبنية الأساسية شديد في كثير من البلدان النامية

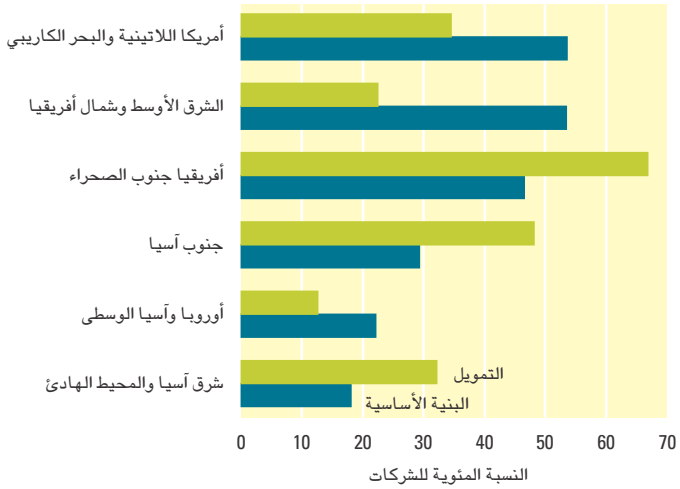

ملاحظة: توضح الأرقام نسبة الشركات التي أفادت عن وجود قيود «كبيرة» أو «شديدة» على أعمالها بخصوص الحصول على التمويل، وإمدادات التيار الكهربائي، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، أو النقل
المصدر: استقصاءات البنك الدولي لمناخ الاستثمار.

تحسين اللوائح التنظيمية المحلية. تنتهج الحكومات في كثير من الأحيان طرقًا في وضع اللوائح التنظيمية تفشل في تحقيق الأهداف الاجتماعية المقصودة، وتضر بمناخ الاستثمار بفرضها تكاليف وتأخيرات لا ضرورة لها (الشكل رقم 15)، مما يشجع الفساد، ويضاعف من الغموض والمخاطر، ويزج بعوائق غير مبررة أمام المنافسة. لماذا؟ تأتي المشاكل من مصدرين رئيسيين. أولاً: تتعرض الأطر التنظيمية في جميع البلدان إلى سلوك نفعي من جانب الشركات، والمسؤولين، وأصحاب المصالح الآخرين، وغالبًا ما ينعكس هذا في صورة قيود لا سبب لها تفرض على المنافسة، أو في صورة روتين وبيروقراطية. ثانيًا: الكثير من الأطر التنظيمية في البلدان النامية منقولة عن بلدان أخرى بدون أدنى دراسة، ودون اعتبار كافٍ للتباينات في الأوضاع المحلية.

يكمن الحل في تحسين التوازن بين إخفاقات السوق وإخفاقات الحكومة، بما في ذلك تعديل النهج المعني بما يعكس الأوضاع المحلية، وكذا تعزيز الشفافية. وتفضي الإصلاحات الناجحة إلى تخفيض التكاليف، وذلك من خلال إزالة العوائق غير المبررة، وتبسيط الإجراءات، واعتماد إصلاحات في متطلبات تسجيل شركات الأعمال في بوليفيا وأوغندا وفييتنام. كما أنها تحد من غموض اللوائح التنظيمية وما يرتبط به من مخاطر، عن طريق قمع التصرفات الفردية التي لا ضرورة لها، والتوسع في التشاور. وتزيل الإصلاحات الناجحة العوائق غير المبررة من وجه المنافسة، وذلك بالتقليل من العوائق التي تتسبب فيها اللوائح التنظيمية، والتي تمنع دخول الشركات إلى السوق وخروجها منه، وبمعالجة السلوكيات المناوئة للمنافسة التي تنتهجها الشركات.

تحسين نظام الضرائب المحلي. يشكو الجميع من الضرائب، والشركات العاملة في البلدان النامية ليست استثناءً. فمعدلات الضرائب في البلدان النامية مماثلة بصورة عامة للضرائب في البلدان المتقدمة. ولكن مستوى انعدام الرسمية مرتفع، مقترناً بإدارة سيئة وفساد، وهو ما يحد من جباية الإيرادات، ويضع أعباءً غير متكافئة على كاهل أصحاب الأعمال الملتزمين بدفع الضرائب، ومن ثم يتسبب في تشويه المنافسة. ومن شأن إبقاء حجم الجهاز الحكومي قيد المراجعة، مع إنفاق الأموال العامة على نحو يتسم بالكفاءة المساعدة في تخفيف الضغوط الواقعة على جباية الايرادات. وتشمل الإستراتيجيات الواعدة - غير ذلك - جهوداً لتوسيع نطاق الوعاء الضريبي وتبسيط الهياكل الضريبية. وأدت زيادة استقلالية مصلحة الضرائب أيضًا إلى تحسين الأداء في بيرو والعديد من البلدان الأخرى.

تحسين اللوائح التنظيمية والضرائب على الحدود. قام معظم البلدان بالتقليل من العوائق التي تعترض سبيل التجارة والاستثمارات العالمية في السنوات الأخيرة. ولكن بقيت عوائق كثيرة. من شأن تحسين أداء الإدارات الجمركية أيضاً أن يتيح منافع كبيرة، فالنهج الناجح يستفيد من الجديد في تكنولوجيا المعلومات في تخفيض فترات التأخير والحد من الفساد، كما في سنغافورة وغانا والمغرب.

التمويل والبنية الأساسية

حين تؤدي الأسواق المالية وظيفتها على الوجه الصحيح، فإنها تربط الشركات بالمقرضين والمستثمرين الراغبين في تمويل مشروعاتهم والمشاركة في بعض المخاطر التي تكتنف الاستثمار فيها. بينما تربط البنية الأساسية الجيدة الشركات بعملائها ومورّديها، وتساعدها على الاستفادة من أساليب الإنتاج الحديثة. وعلى النقيض من هذا، فإن عدم كفاية التمويل والبنية الأساسية يخلق عوائق أمام الفرص، ويرفع من التكاليف التي لا يتكبدها أصحاب مشروعات العمل الحر البالغة الصغر فحسب، بل وأيضًا أصحاب مؤسسات الأعمال متعددة الجنسيات. ويؤدي عدم الكفاية كذلك، من خلال إعاقته دخول الشركات إلى الأسواق، إلى تقييد الانضباط في المنافسة التي تواجهها الشركات القائمة، فيضعف من الحوافز التي تحثها على الابتكار وتحسين مستوى إنتاجيتها. ويمكن

لعدم الكفاية هذا أن يكون شديد الوطأة في البلدان النامية (الشكل رقم 16).

التمويل. ينبع التحدي الأساسي المتعلق بالتمويل من المشكلات المتعلقة بالمعلومات، وغالباً ما يزيد تفاقمها افتقار حقوق الملكية إلى الأمن. كما أن التدخلات الحكومية غالباً ما تزيد الأمر سوءًا. فالأسواق المالية عانت من الركود نتيجة لملكية الدولة، والعوائق أمام المنافسة، والائتمان الموجه أو المدعوم، والاجراءات الأخرى. وعادة ما تكون الشركات الأصغر أو التي تفتقر إلى الصلات والعلاقات السياسية هي الأكثر تأثراً بالمشاكل الناجمة.

وتتصدى الحكومات في الوقت الحاضر لهذه لقضايا. وتدرك الاتجاهات الجديدة أن الأسواق المالية لا تعتبر فقط جزءًا من مناخ الاستثمار للشركات، بل يحدد شكلها مناخ الاستثمار الذي يواجه مقدمي الخدمات المالية. ومن هذا المنطلق يعمل المزيد من الحكومات على التقليل من العوائق أمام المنافسة، كما تعمل على تعزيز حقوق الدائنين والمساهمين، وإنشاء مكاتب تصنيف الأهلية الائتمانية وآليات أخرى لمعالجة مشاكل المعلومات، وتحسين اللوائح التنظيمية الخاصة بالجهاز المصرفي.

البنية الأساسية. ينبع التحدي الأساسي المتعلق بالبنية الأساسية من قوة السوق المصاحبة لوفورات الحجم. ولكن الاستجابات التي تركز على البنية الأساسية التي تتيحها المؤسسات الاحتكارية للقطاع العام تؤدي في الغالب إلى تفاقم الأمور. فالملكية العامة واللوائح التنظيمية غالبًا ما كانت تستخدم في تحقيق أهداف لا علاقة لها بتقديم خدمات فعالة ـ وكان ذلك يحدث عادة لمحاباة جماعات بعينها لا للمصالح العامة الأوسع نطاقًا، مما يؤدي إلى خلق مصادر جديدة لعدم الكفاية والقصور. وعادة ما تكون المجتمعات المحلية الفقيرة والشركات الأصغر حجماً أكبر ضحية لمثل هذه الاتجاهات والأساليب.

وكما هو الحال بالنسبة للتمويل، يكمن الحل في خلق مناخ استثماري أفضل لمقدمي خدمات البنية الأساسية. فالمنافسة، واللوائح التنظيمية المحسنة، ومشاركة القطاع الخاص، عوامل أحدثت تحوّلاً فعلياً في قطاع الاتصالات، وتلعب دورًا أكبر في تحسين إمدادات الطاقة الكهربائية واستغلال الموانئ. وفيما يتعلق بالطرق، تحقق العديد من البلدان نتائج أفضل من خلال التعاقد مع شركات محددة لتقديم هذه الخدمات وتحسين آليات التمويل. وتعمل الحكومات كذلك على تحسين إدارة الموارد العامة ـ لتحقيق

الشكل رقم 17 غالبًا ما تعتبر الشركات نقص المهارات ولوائح تنظيم سوق العمل قيوداً شديدة

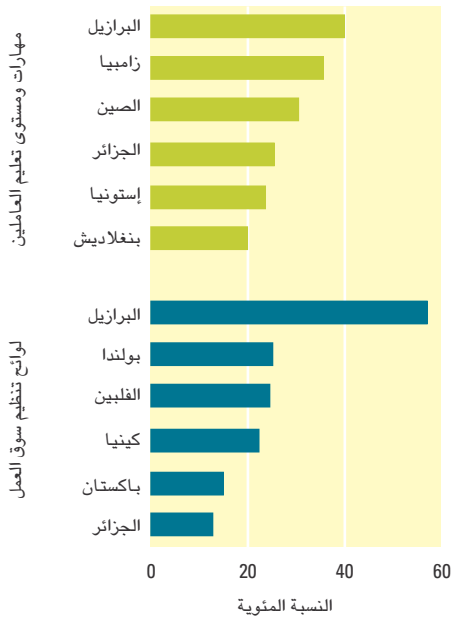

ملاحظة: نسبة الشركات التي أفادت بأن المهارات ومستوى التعليم المتاحين للعاملين، أو لوائح تنظيم سوق العمل كانت عقبة كبيرة أو شديدة أمام أعمالها ونمو مشروعاتها.
المصدر: استقصاءات البنك الدولي لمناخ الاستثمار.

أقصى استفادة من الأموال المستثمرة عند القيام بتمويل خدمات البنية الأساسية أو دعمها مالياً.

العاملون وأسواق العمل

من بين الدوافع الرئيسية لبذل الجهد من أجل تحسين مناخ الاستثمار خلق فرص عمل أكثر عدداً وأفضل حالاً. فسياسات الحكومة التي تؤثر على سوق العمل تلعب دورًا حاسم الأهمية في مناخ الاستثمار، وذلك من خلال المساعدة في ربط الناس بفرص عمل لائقة. ويتطلب تحسين أداء السياسات على ثلاث جبهات يرتبط بعضها ببعض: تشجيع قوة العمل المتمتعة بالمهارات، ووضع إجراءات تدخلية لفائدة كافة العاملين في سوق العمل، ومساعدتهم على التأقلم مع التغيير.

تشجيع قوة العمل المتمتعة بالمهارات. ترافق تحسين مناخ الاستثمار مع تعزيز رأس المال البشري. فقوة العمل المتمتعة بالمهارات ضرورية للشركات حتى تتمكن من اعتماد التكنولوجيات الجديدة والأكثر إنتاجية، أما تحسين مناخ الاستثمار فمن شأنه أن يزيد عوائد الاستثمار في التعليم. وتؤثر مساندة الحكومة للتعليم والتدريب في الآفاق المستقبلية للأفراد ـ وفي قدرة الشركات على السعي إلى فرص جديدة. ويعتبر العديد من البلدان النامية عدم كفاية مهارات العاملين وتعليمهم عقبة كبيرة أو شديدة في طريق عملياتها

(الشكل رقم 17). ومن الضروري أن تأخذ الحكومات زمام المبادرة في جعل التعليم أكثر شمولية وملاءمة لاحتياجات الشركات من المهارات، وتعزيز آليات ضمان الجودة لخلق مناخ استثمار سليم لمقدمي خدمات التعليم والتدريب.

وضع إجراءات تدخلية في سوق العمل لفائدة كافة العاملين. عادة ما يكون وضع اللوائح لتنظيم سوق العمل بقصد مساعدة العاملين. ولكن تؤدي الأساليب غير المدروسة جيدًا إلى تثبيط عزم الشركات على خلق المزيد من فرص العمل، وتساهم في تضخم الاقتصاد غير الرسمي الذي يفتقر الى الحماية القانونية. وفي هذه الحالة قد يستفيد بعض العاملين، لكنه لن يسري على: العاطلين عن العمل، وذوي المهارات المحدودة، ومن هم جزء من قوة العمل في الاقتصاد غير الرسمي. وينبغي أن توضع الإجراءات التدخلية المتعلقة بالسياسات بما يعكس هذه المجموعة الأوسع من الاهتمامات. ويقوم المزيد من البلدان حاليًا باستعراض سياساتها الخاصة بسوق العمل لتشجِّع قابلية الأجور للتعديل، ولضمان أن لوائح تنظيم أماكن العمل تعكس ملاءمة جيدة للمؤسسات، ولتضمن كذلك توازنًا معقولاً بين أفضلية العاملين الخاصة باستقرارهم في أعمالهم، وحاجة الشركات إلى تعديل قوة العمل لديها.

مساعدة العاملين على التأقلم مع التغيير. يسهِّل مناخ الاستثمار الجيد تخصيص قوة العمل لأفضل استخدام منتج لها، بينما يساعد العاملين على التأقلم مع حركة سوق العمل. أما التقدم التكنولوجي الذي يقود إلى مستويات أعلى من الإنتاجية والنمو الاقتصادي فيحسِّن شروط العمل والأجور، ولكن يمكنه أيضًا أن ينطوي على تغييرات أسرع في الشركات والصناعات. ففي الاقتصادات الحديثة، تولد كل عام شركات عديدة وتموت شركات أخرى - حوالي 20 في المائة في كثير من البلدان - ويدخل في ذلك 10 إلى 20 في المائة من القوة العاملة.[14] وتقيد الآليات – غير الكافية لمساعدة العاملين على التأقلم مع التغيير – روح العمل الحر وقدرة العاملين على التأقلم. كما يمكن أن يؤدي عدم الكفاية إلى ازدياد المقاومة للإصلاحات التي من شأنها أن تفيد المجتمع بأسره. وبينما يحد الوعاء الضريبي الضيق من جدوى خلق شبكات أمان اجتماعي شاملة في معظم البلدان النامية، توجد فرص لتحسين المكوِّن التأميني من برامج مساندة الدخل وتجميع جهود مواجهة المخاطر التي تهدد الأفراد. ويمكن أيضًا أن تصل البرامج المبتكرة إلى الفقراء والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي، ممن لا يمكن تغطيتهم في برامج التأمين الواسعة النطاق.

تخطي المقومات الأساسية؟

يتخطى كثير من الحكومات مرحلة توفير المقومات الأساسية المشروحة أعلاه، إما بإجراءات تدخلية انتقائية لكي تفيد شركات أو أنشطة بعينها، أو بالاستفادة من مجموعة القواعد والمعايير الدولية المتزايدة التي تعالج قضايا مناخ الاستثمار. ويمكن للاثنين يلعبا دوراً، إلا أن ذلك يشمل مواجهة مزيد من التحديات.

الإجراءات التدخلية الانتقائية

توسّع التحسينات الشاملة المدخلة على مناخ الاستثمار من دائرة المستفيدين، وتحد من المخاوف المرتبطة بالسلوك النفعي، وتتفادى التشوهات الجديدة. وبالنظر لاتساع هذه الأجندة، قد يستفيد بعض الشركات أو الأنشطة من التحسينات قبل غيرها - كما في حالة البنية الأساسية في موقع محدد أو الإصلاحات المدخلة على اللوائح التنظيمية التي تؤثر على نشاط محدد. وفضلاً عن تحديد تسلسل الإصلاحات، تمنح بعض الحكومات امتيازات خاصة في سياساتها لشركات أو أنشطة مستهدفة. ويمكن أن تأخذ هذه الامتيازات أشكالاً متعددة: قيودًا على الأسواق، وتخفيضاتٍ في الضرائب، وإمكانية الحصول على ائتمان مدعوم أو موجه، ومجموعة من الإجراءات الأخرى.

لبعض الإجراءات التدخلية الانتقائية من هذا النوع مبرراتها الاقتصادية مثل الآثار غير المباشرة الممكنة التي تتأتى من الاستثمار الأجنبي المباشر أو البحوث والتطوير. وبعضها قد يُرى كنوع من «ثاني أفضل» استجابة، نظرًا للتقدم البطيء في معالجة قضايا المقومات الأساسية. ورغم هذا يهدف بعضها الآخر إلى تعجيل خطى النمو من خلال استهداف صناعات محددة. ومهما كانت المبررات، فعلى جميع هذه الخطط أن تتعامل مع مطالب الشركات التي تتسم بعدم التجانس والمصلحة الذاتية، ومع ضغوط السلوك النفعي، والمصادر الأخرى المحتملة للإخفاقات المحتملة للسياسات.

وبينما تجري الحكومات تجارب على إجراءات تدخلية انتقائية على مدى قرون عديدة، فإن استعراض التجارب الدولية يكشف لنا عدم وجود إستراتيجية ذات نتائج قاطعة. ويبدو أن بعض البلدان في شرق آسيا قامت بإجراءات تدخلية انتقائية ناجحة، بيد أن العمل الذي أُجري في الآونة الأخيرة يُظهر أنه لربما كانت هذه المساهمات متواضعة نسبيًا. وتوضح الخبرة العملية أيضاً كيف أنه من الصعب محاكاة أساليب مماثلة في موضع آخر، وفي البيئة العالمية التي تتباين حاليًا أيمّا تباين. وبشكل عام، فإن الخبرة بجهود الحكومات

«لاختيار الإجراءات التدخلية الفائزة» غير مشجعة. كما أن الجهود الرامية إلى جذب المستثمرين من خلال الإعفاءات الضريبية أو الحوافز الخاصة حققت نجاحًا متبايناً ـ وحتى حين يتوسع الاستثمار في الصناعة المستهدفة، من الصعب معرفة ما إذا كانت الإجراءات التشجيعية ضرورية أو فعالة التكاليف. وفي الحقيقة يوجد العديد من الأمثلة على إجراءات تدخلية انتقائية ساءت على نحو مثير ـ وكان أقل ضرر أحدثته هو إهدار الموارد العامة، غير أنها أدت بعض الأحيان إلى تشوهات كبيرة تضرَّر منها مناخ الاستثمار، فضلاً عن صرف الانتباه عن تحسينات أوسع نطاقًا.

وحتى في أفضل الأوضاع بدا الكثير من الإجراءات التدخلية الانتقائية وكأنه مقامرة. وكلما زاد طموح الهدف وضعف نظام الإدارة العامة قلّت فرص النجاح. وهذا يعني أنه يجب توخي الحذر عند اللجوء إلى الإجراءات التدخلية الانتقائية، وعدم اعتبارها بديلاً عن تحسينات أوسع نطاقاً في مناخ الاستثمار. ويمكن تخفيض مخاطر مثل تلك الإستراتيجيات من خلال التأكد من أن البرامج لها هدف واضح ومسوّغ بيّن، وأنها تركز على مصادر المشكلات وليس على أعراضها، وتوفّق بين الأداة والمسوّغ؛ وتفرض الانضباط على المنتفعين، وأن هذه البرامج تُنفذ بشفافية ويجري استعراضها بانتظام.

الشكل رقم 18: يمكن للقيمة المضافة في الصناعات التحويلية في بلد واحد أن تفوق بكثير صافي التمويل الإنمائي الرسمي العالمي

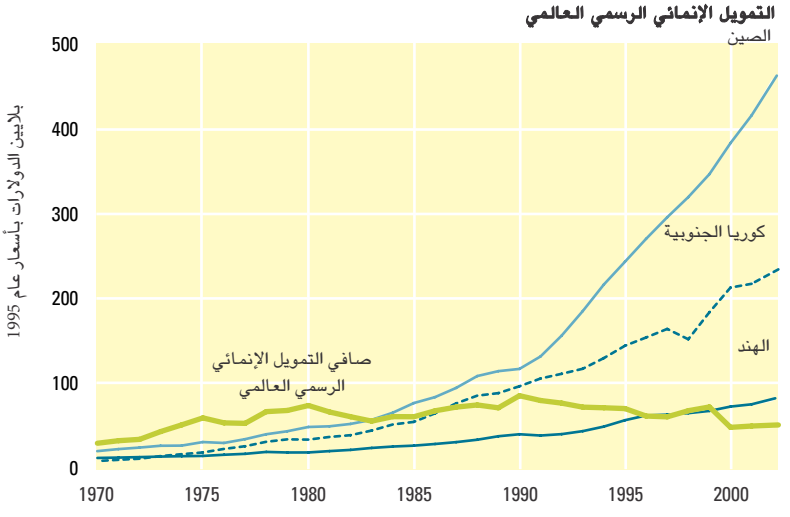

ملاحظة: تظهر البيانات الخاصة بكل من الصين والهند وكوريا الجنوبية القيمة المضافة في الصناعات التحويلية.
المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) على شبكة الإنترنت (www.oecd.org) والبنك الدولي (2004أ).

القواعد والمعايير الدولية

ازدادت مجموعة القواعد والمعايير الدولية التي تتناول قضايا مناخ الاستثمار زيادة كبيرة في العقود الأخيرة من السنوات. فهناك الآن أكثر من 2200 معاهدة استثمار ثنائية الأطراف، وأكثر من 200 اتفاقية تعاون إقليمية. كما يوجد العديد من الأدوات متعددة الأطراف الجديدة والمقترحة، عن كل شيء بدءًا من التجارة والرشوة ونظم إدارة الشركات، وحتى الضرائب والقوانين البيئية واللوائح المنظمة للعمل. ويمكن للاتفاقات الدولية أن تلعب دوراً واضحاً في تخفيض العوائق أمام التجارة والاستثمار. ولكنها قد تسهم أيضاً في التحسينات المدخلة على مناخ الاستثمار بثلاث طرق أوسع نطاقاً: عن طريق تعزيز المصداقية لتخفيض المخاطر، وتنسيق القواعد والمعايير لتقليل التكاليف، ومعالجة الآثار الدولية غير المباشرة. وتتضمن كل من الطرق الثلاث إجراء مفاضلات.

تعزيز المصداقية. من شأن الدخول في ارتباطات دولية أن يعزز من مصداقية السياسات الحكومية، حيث يزيد من تكاليف نقض هذه السياسات، ومن ثم يعزز من استجابة الشركات في الاستثمار. ولكن يكمن المقابل في عملية المفاضلة في التخلي عن مرونة السياسات، وهذا يعني ضرورة توخي العناية في النظر في هذه الارتباطات. ويمكن للإستراتيجيات التي تنطوي على أقوى أشكال الالتزام ـ والتي تسمح للشركات بإنفاذ الالتزامات الواردة بالمعاهدات ضد الحكومات مباشرة من خلال التحكيم الدولي الملزم ـ أن تعزز المصداقية، مع الاستفادة في ذات الوقت من الجهود المتواصلة لتحسين مستوى شفافية عملية التحكيم. ومن الممكن أيضًا للإستراتيجيات التي تعتمد بصورة أكبر على المخاوف المتعلقة بسمعة الحكومات أن تساهم أيضًا في تعزيز مصداقية السياسات، غير أن أثرها يتوقف على ما إذا كان المشاركون في الترتيب المعني يصرّون على مستويات عليا من التقيد المشترك.

تحقيق اتساق القواعد والمعايير الدولية. تركز جهود متعددة على تحقيق اتساق قواعد أو معايير محددة ، وذلك بغرض تخفيض التكاليف في المعاملات الدولية. وتتراوح الأمثلة بين تنسيق قوانين الأعمال التجارية في غرب أفريقيا ووضع معايير محاسبية موحدة. ويمكن أن تكون هذه الجهود مفيدة للبلدان النامية. ولكن يمكن أن توجد مفاضلات بين تعديل أشكال النهج لمواءمة الأوضاع المحلية والسماح بدرجة من المنافسة بين أشكال النهج. كما توجد مفاضلات بين أشكال النهج سواء المتعدد الأطراف، أو الإقليمي أو الثنائي إزاء مسألة تحقيق الاتساق.

معالجة الآثار الدولية غير المباشرة. توالى تشجيع العمل العالمي المنسق خلال العقدين السابقين، بالنسبة

لعدد متزايد من القضايا، حيث يؤثر بشكل غير مباشر ما يقوم به بلد من إجراءات مرتبطة بالسياسات على بلدان أخرى. وتعتبر معالجة الآثار الدولية غير المباشرة في مجال البيئة هامة للتنمية القابلة للاستمرار. وحين يكون الأثر غير المباشر المقترح أقل وضوحاً، أو حين تكون المشاركة في المنافع أقل تساوياً، يصبح العمل التعاوني أكثر صعوبة. فإذا تكلمنا عن الضرائب على سبيل المثال، نجد من أعربوا عن مخاوفهم إزاء إمكانية أن تقود المنافسة على الاستثمار بين البلدان إلى «سباق نحو القاع» فيما يختص بجباية الضرائب، الأمر الذي ينذر بخطر على الرفاهة العامة على مستوى العالم. كما يتم أحيانا الإعراب عن مخاوف مماثلة فيما يتعلق بنواحٍ أخرى من السياسات المرتبطة بمناخ الاستثمار، ويشمل ذلك لوائح تنظيم البيئة. ولا تبين لنا الخبرات المكتسبة حتى الآن شواهد تذكر على الخوف من انهيار جباية الضرائب أو انخفاض المستويات. ولكن توجد قضايا عملية لمحاولة إيجاد أرضية مشتركة. وعلى المقترحات في هذه المجالات، والمجالات الأخرى، أن تولي الأهمية الواجبة لوجهات نظر البلدان النامية.

كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد

تقع مسئولية تحسين مناخ الاستثمار في البلدان النامية بادئ ذي بدء على عاتق حكوماتها، على الصعيدين الوطني والمحلي على حد سواء. بيد أن المجتمع الدولي يمكنه أن يمد يد العون. فالمساعدة في عملية تحسين مناخ الاستثمار يمكن أن تدر عائدات إنمائية ضخمة. ويمكن للقيمة المضافة في الصناعات التحويلية نتيجة التحسينات المدخلة على مناخ الاستثمار، ولو في بلد واحد، أن تفوق بكثير المساعدات الإنمائية في كافة أرجاء العالم (الشكل رقم 18). ويستطيع المجتمع الدولي مساعدة البلدان النامية على أن تجني هذه المنافع بثلاث طرق رئيسية: بإزالة تشوهات السياسات الموجودة في البلدان المتقدمة، والتي تضر بمناخ الاستثمار في البلدان النامية؛ وبإتاحة المزيد من المساعدات وزيادة فعاليتها؛ وبمعالجة أجندة المعرفة الكبيرة.

إزالة التشوهات في البلدان المتقدمة

ليست البلدان النامية وحيدة في سعيها المستمر لإدخال تحسينات على مناخ الاستثمار. وتفرض تشوهات السوق والتجارة، التي تنجم عن السياسات المتبعة في البلدان المتقدمة، تكاليف باهظة على اقتصادات هذه البلدان ذاتها. وتقوض تلك التشوهات أيضًا الفرص والحوافز المتاحة للشركات للاستثمار في البلدان النامية. وتقدَّر المكاسب التي ستجنيها البلدان النامية من إزالة الحماية التجارية والتشوهات المرتبطة بها في هذه البلدان بما مقداره 85 بليون دولار أمريكي بحلول عام 2015 [15] - أو ما يزيد على أربعة أمثال قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية التي يتم تقديمها حاليًا من أجل إدخال تحسينات على مناخ الاستثمار.

إتاحة المزيد من المساعدات وزيادة فعاليتها

دأب المجتمع الدولي على تقديم المساعدات الإنمائية لمساندة تصميم وتنفيذ عمليات تحسين مناخ الاستثمار. كما يتم تقديم دعم كبير إلى الشركات مباشرة. وهناك متسع لادخال مزيد من التحسينات في هذين المجالين.

المساعدات الإنمائية من أجل تحسين مناخ الاستثمار. يجري في الفترة الحالية تركيز ما يقرب من ربع المساعدات الإنمائية الرسمية، أو حوالي 21 بليون دولار أمريكي في العام، لدعم التحسينات الواجب إدخالها على مناخ الاستثمار، علمًا بأن القدر الأكبر من هذه المساعدات يتوجه نحو تطوير البنية الأساسية. [16] يمكن أن تكون المساعدة الفنية واحدة من أكثر الطرق فعالية لمساعدة الحكومات على تحسين مناخها الاستثماري، إلا أنها لا تشكل إلا 13 في المائة من المساعدة في هذا المجال. ويتسع المجال لإتاحة مزيد من المساندة من هذا النوع، وتقديمها بصورة أكثر فعالية. ويتطلب تحسين الفعالية جهوداً لكبح المناهج المدفوعة باعتبارات العرض، وزيادة الجهود للتأكد من أن الحلول الموصى بها تعكس حسن المواءمة مع الأوضاع المحلية. تلعب المساعدات الفنية، التي تقدمها جهات مانحة متعددة، دورًا متزايدًا في أكثر من مجال من بين مجالات سياسات مناخ الاستثمار؛ كما أنها تتيح الفرص لتجميع الموارد والخبرات في المجالات التخصصية، والاستفادة القصوى منها، فضلاً عن تحسين مستوى الفعالية العامة للمساعدات.

الدعم المقدم مباشرة إلى الشركات والمعاملات. من شأن هذا النوع من المساندة، إذا ما تم تصميمه بصورة جيدة، أن يكمّل التحسينات المدخلة على مناخ الاستثمار. قيمة المساعدة الإنمائية لمساندة الشركات الصغيرة من خلال التسهيلات الائتمانية وبناء القدرات تزيد قليلاً على قيمة المساعدة الفنية الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار. ومع ذلك، فلتلك الإجراءات سجل أداء متباين، وتستفيد من نفس الإرشادات المقترحة للإجراءات التدخلية المختارة التي قامت بها الحكومات المعنية. كما أن البلدان المتقدمة والهيئات الدولية تتيح مبلغ 26 بليون دولار أمريكي سنوياً في شكل قروض أو

ضمانات بشروط غير ميسرة لمساندة معاملات محددة. وبينما لا يُعتبر ذلك شكلاً من أشكال المساعدات الإنمائية، فمن شأن زيادة التأكيد على المساهمة التي تتيحها تلك المعاملات من أجل خلق أسواق أكثر شفافية وتنافسية أن يوسع نطاق الأثر الإنمائي لهذه المساندة.

معالجة أجندة المعرفة الكبيرة

تضيف المصادر الجديدة للبيانات المستفاد منها في هذا التقرير إلى قدرتنا على فهم الأسس التي تقوم عليها عملية النمو وتخفيض أعداد الفقراء. ولكن أمامنا أجندة حافلة بالموضوعات لكي نوسع نطاق هذا الفهم ونعمِّقه، فنتمكن من إتاحة إرشادات لواضعي السياسات. ويشمل ذلك توسيع نطاق تطوير مؤشرات موضوعية للتنمية بخصوص مناخ الاستثمار وتحليل منهجي للتجارب القطرية لاستخلاص الدروس المكتسبة.

ويمكن للمجتمع الدولي بالعمل معًا على صعيد محاور التركيز العامة هذه أن يساعد في خلق مناخ استثمار أفضل في البلدان النامية ـ وأن يساهم في جعل العالم أكثر توازنًا، وأكثر اشتمالاً وسلاماً.

الإطار رقم 5 رسائل رئيسية من مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم *2005*

مناخ الاستثمار ركيزة أساسية لتحقيق النمو وتخفيض أعداد الفقراء

من الضروري أن يكون في طليعة أولويات الحكومة تحسين الفرص والحوافز أمام الشركات بكافة أنواعها للاستثمار بصورة منتجة، وخلق فرص عمل جديدة، وتوسيع نطاق أعمالها. فالأمر لا يتعلق فقط بحجم الاستثمارات، بل أيضاً بحفز تحسين الانتاجية باعتبار ذلك عاملاً أساسياً لتحقيق النمو القابل للاستمرار.

- يتمثل الهدف في تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع. فمناخ الاستثمار الجيد يحقق الفائدة للمجتمع ككل، وليس للشركات فحسب. وينبغي أن يشمل كافة الشركات، وليس الشركات الكبيرة أو الشركات التي تتمتع بصلات سياسية فحسب.
- يُعتبر توسيع نطاق الفرص أمام الشباب من الشواغل المُلِحة بالنسبة للبلدان النامية، حيث يعيش 53 في المائة من السكان على أقل من دولارين اثنين في اليوم، ويبلغ معدل البطالة بين الشباب أكثر من مثلي المتوسط السائد، ناهيك عن الزيادة السكانية السريعة.

تخفيض التكاليف غير المبررة أمر حاسم الأهمية، ولكن من الضروري أيضاً معالجة المخاطر المرتبطة بالسياسات والعوائق أمام المنافسة

وتعتبر هذه العوامل الثلاثة مجتمعة بالغة الأهمية بالنسبة للشركات، وبالتالي بالنسبة لتحقيق النمو الاقتصادي وتخفيض أعداد الفقراء.

- يمكن للتكاليف المصاحبة لكل من: ضعف إنفاذ العقود، وعدم كفاية مرافق البنية الأساسية، والجريمة، والفساد، واللوائح التنظيمية أن تتخطى نسبة 25 في المائة من حجم المبيعات، أو أكثر من 3 أمثال ما تدفعه الشركات في العادة كضرائب.
- تنظر الشركات في البلدان النامية إلى الاحتمالات المجهولة فيما يتعلق بالسياسات على أنها الشغل الشاغل لها. ومن شأن ذلك حين يقترن بالمصادر الأخرى للمخاطر المرتبطة بالسياسات ـ كعدم أمن حقوق الملكية، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، واللوائح التنظيمية العشوائية ـ أن يثبط حوافز الاستثمار. فتحسين وضوح ومعلومية السياسات يمكن أن يعزز احتمال ازدياد الاستثمارات الجديدة بنسبة تزيد على 30 في المائة.
- تستفيد بعض الشركات من العوائق أمام المنافسة، إلا أن هذه العوائق تحرم شركات أخرى من فرص المشاركة، وتزيد التكاليف بالنسبة للشركات الأخرى والمستهلكين. كما تؤدي تلك العوائق إلى إضعاف حوافز الابتكار وتحسين الانتاجية لدى الشركات المحمية. ومن شأن زيادة ضغوط المنافسة أن يعزز احتمالات إذكاء روح الابتكار لدى الشركات المعنية بما يزيد على 50 في المائة.

يتطلب إحراز التقدم أكثر من مجرد إجراء تغييرات في السياسات الرسمية

يزعم أكثر من 90 في المائة من الشركات وجود فجوات بين السياسات واللوائح الرسمية وبين ما يجري على أرض الواقع العملي، كما أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل ما يزيد على نصف الإنتاج في العديد من البلدان النامية. فتحسين مناخ الاستثمار يتطلب أن تقوم الحكومات بسد تلك الفجوات، ومعالجة مصادر أكثر عمقاً من بين مصادر إخفاق السياسات، التي تقوض مناخ الاستثمار السليم. ويتطلب ذلك بذل الجهود من أجل:

- الحد من الفساد والأشكال الأخرى من السلوك النفعي التي تزيد من التكاليف وتشوه السياسات؛
- بناء مصداقية للسياسات لإعطاء الشركات الثقة اللازمة للاستثمار؛
- تشجيع ثقة الجمهور اللازمة لتسهيل وتعزيز تحسين السياسات؛ و
- التأكد من حسن مواءمة استجابات السياسات للأوضاع المحلية.

إدخال تحسينات على مناخ الاستثمار يُعتبر عملية متكاملة وليس حدثاً منفرداً

تغطي السياسات والسلوكيات الحكومية التي تؤثر على مناخ الاستثمار مجالاً واسع النطاق. إلا أنه ليس ضرورياً إصلاح كل شيء في التو واللحظة، فالكمال حتى في بُعد واحد من أبعاد السياسات ليس مطلوباً. ولكن يمكن إحراز تقدم كبير من خلال معالجة قيود هامة تعترض سبيل الشركات، وذلك بطريقة تُعطي تلك الشركات الثقة اللازمة للاستثمار ـ ومن خلال تعزيز استمرارية التحسينات.

- نظراً لاختلاف القيود بشكل كبير فيما بين البلدان وداخل كل منها، من الضروري تقييم الأولويات في كل حالة على حدة. وتستفيد عمليات الإصلاح من فعالية وسائل الاتصال العامة والإجراءات الأخرى بهدف بناء اتفاق في الرأي والمحافظة على الزخم.

حواشي ختامية

1. Johnson, McMillan, and Woodruff (2002).
2. Feder and others (1988).
3. Hall and Jones (1999); Parente and Prescott (2000); Easterly and Levine (2001); and Bosworth and Collins (2003).
4. Schumpeter (1942).
5. ILO (2004).
6. OECD (2002) and Carlson and Payne (2003).
7. Dollar, Hallward-Driemeier, and Mengistae (2003) and Hallward-Driemeier, Iarossi, and Sokoloff (2002).
8. Minot and Goletti (2000) and Winters, McCulloch, and McKay (2004).
9. Hoekman, Kee, and Olarreaga (2001).
10. World Bank (1996).
11. Field (2002).
12. World Economic Forum (2004).
13. Londoño and Guerrero (2000).
14. Bartelsman and others (2004).
15. World Bank (2004a).
16. Migliorisi and Galmarini (2004).

ثبت المراجع

The word "processed" describes informally reproduced works that may not be commonly available through libraries.

Aghion, Philipe, Robin Burgess, Stephen Redding, and Fabrizio Zilibotti. 2002. "Liberalization, Institutions, and Industrial Performance: Evidence from India." Paper presented at the International Trade and Investment Conference. Cambridge, Mass. August 5.

Ahluwalia, Montek. 2002. "Economic Reforms in India Since 1991: Has Gradualism Worked?" *Journal of Economic Perspectives* 16(3):67–88.

Ayyagari, Meghana, Thorsten Beck, and Asli Demirgüç-Kunt. 2002. "Small and Medium Enterprises across the Globe: A New Database." Washington, D.C.: World Bank Policy Research Working Paper Series 3127.

Bartelsman, Eric, John Haltiwanger, and Stefano Scarpetta. 2004. "Microeconomic Evidence of Creative Destruction in Industrial and Developing Countries." Background paper for the WDR 2005.

Bosworth, Barry, and Susan M. Collins. 2003. "The Empirics of Growth: An Update." The Brookings Institution. Washington, D.C. Processed.

Burgess, Robin, and Tony Venables. 2003. "Towards a Microeconomics of Growth." London School of Economics. London. Processed.

Carlson, Ingrid, and Mark J. Payne. 2003. "Estudio Comparativo de Estadisticas de Empleo Publico en 26 Paises de America Latina y el Caribe." In Koldo Echebarria, eds., *Red de Gestion y Transparencia de la Politica Publica. Servicio Civil: Temas para un Dialogo.* Washington, D.C.: Banco Interamericano de Desarrollo.

Chen, Shaohua, and Yan Wang. 2001. "China's Growth and Poverty Reduction: Trends between 1990 and 1999." Washington, D.C.: World Bank Policy Research Working Paper Series 2651.

De Long, J. Bradford. 2003. "India since Independence: An Analytic Growth Narrative." In Dani Rodrik, eds., *In Search of Prosperity.* Princeton: Princeton University Press.

Dollar, David, Mary Hallward-Driemeier, and Taye Mengistae. 2003. "Investment Climate and Firm Performance in Developing Countries." World Bank. Washington D.C. Processed.

Easterly, William, and Ross Levine. 2001. "It's Not Factor Accumulation: Stylized Facts and Growth Models." *World Bank Economic Review* 15(2):177–219.

Feder, Gershon, Tongroj Onchan, Yongyuth Chalamwong, and Chira Hongladarom. 1988. *Land Policies and Farm Productivity in Thailand.* Baltimore: John Hopkins University Press.

Field, Erica. 2002. "Entitled to Work: Urban Property Rights and Labor Supply in Peru." Princenton, N.J.: Princeton University, Princeton Law and Public Affairs Working Paper 02-1.

Hall, Robert E., and Charles I. Jones. 1999. "Why Do Some Countries Produce so much more Output per Worker than Others?" *Quarterly Journal of Economics* 114(1):83–116.

Hallward-Driemeier, Mary, Giuseppe Iarossi, and Kenneth L. Sokoloff. 2002. "Exports and Manufacturing Productivity in East Asia: A Comparative Analysis with Firm-Level Data." Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research Working Paper Series 8894.

Hoekman, Bernard, Hiau Looi Kee, and Marcelo Olarreaga. 2001. "Markups, Entry Regulations, and Trade: Does Country Size Matter?" Washington, D.C.: World Bank Policy Research Working Paper Series 2662.

Holmgren, Torgny, Louis Kasekende, Michael Atingi-Ego, and Daniel Ddamulira. 2001. "Uganda." In Shantayanan Devarajan, David Dollar, and Torgny Holmgren, eds., *Aid and Reform in Africa: Lessons from the Case Studies.* Washington, D.C.: World Bank.

ILO (International Labour Organisation). 2004. *Global Employment Trends.* Geneva: International Labor Organization.

Johnson, Simon, John McMillan, and Christopher Woodruff. 2002. "Property Rights and Finance." *American Economic Review* 92(5):1335–56.

Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. 2003. "Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2002." Washington, D.C.: World Bank Policy Research Report Series 3106.

Londoño, Juan Luis, and Rodrigo Guerrero. 2000. "Violencia en America Latina: Epidemiología y Costos." In Rodrigo Guerrero, Alejandro Gaviria, and Juan Luis Londoño, eds., *Asalto al Desarrollo: Violencia en América Latina.* Washington, D.C.: Inter-American Development Bank.

Migliorisi, Stefano, and Marco Galmarini. 2004. "Donor Assistance to Investment Climate Reforms." Background paper for the WDR 2005.

Minot, Nicholas, and Francesco Goletti. 2000. *Rice Market Liberalization and Poverty in Vietnam.* Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute, Research Report 114.

Narayan, Deepa, Robert Chambers, Meera Kaul Shah, and Patti Petesch. 2000. *Voices of the Poor: Crying Out for Change.* Washington, D.C.: World Bank.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2002. *Highlights of Public Sector Pay and Employment: 2002 Update.* Paris: Organization for Economic Co-operation and Development.

Panagariya, Arvind. 2003. "India in the 1980s and 1990s: A Triumph of Reforms." Paper presented at the Tale of Two Giants: India's and China's Experience with Reform and Growth Conference. New Delhi. November 14.

Parente, Stephen L., and Edward C. Prescott. 2000. *Barriers to Riches.* Cambridge, Mass.: MIT Press.

Pritchett, Lant. 2004. "Reform is Like a Box of Chocolates: Understanding the Growth Disappointments and Surprises." Kennedy School of Government, Harvard University. Cambridge, Mass. Processed.

Qian, Yingyi. 2003. "How Reform Worked in China." In Dani Rodrik, eds., *In Search of Prosperity: Analytic Narratives on Economic Growth.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Rodrik, Dani, and Arvind Subramanian. 2004. "From 'Hindu Growth' to Productivity Surge: The Mystery of the Indian Growth Transition." Harvard University. Cambridge, Mass. Processed.

Schneider, Friedrich. 2002. "Size and Measurement of the Informal Economy in 110 Countries Around the World"." Paper presented at the Workshop of Australian National Tax Centre. Canberra, Australia. July 17.

Schumpeter, Joseph. 1942. *Capitalism, Socialism and Democracy.* New York: Harper and Row.

Varshney, Ashutoth. 1998. "Mass Politics or Elite Politics? India's Economic Reforms in Comparative Perspective." *Journal of Policy Reform* 2(4):301–35.

Winters, Alan, Neil McCulloch, and Andrew McKay. 2004. "Trade Liberalization and Poverty: The Evidence so Far." *Journal of Economic Literature* 42(1):72–115.

World Bank. 1996. *Morocco-Socioeconomic Influence of Rival Roads: Fourth Highway Project.* Washington, D.C.: World Bank, Operations Evaluation Department.

————. 2001. *Uganda. Country Assistance Evaluation: Policy, Participation, People.* Washington, D.C.: World Bank, Operations Evaluation Department.

————. 2002. *World Bank Policy Research Report 2002. Globalization, Growth, and Poverty: Building an Inclusive World Economy.* New York: Oxford University Press.

————. 2004a. *Global Economic Prospects 2004: Realizing the Development Promise of the Doha Agenda.* Washington, D.C.: World Bank.

————. 2004b. *World Development Indicators.* Washington, D.C.: World Bank.

————. 2004c. *Doing Business in 2005: Removing Obstacles to Growth.* Washington, D.C.: World Bank.

World Economic Forum. 2004. *The Global Competitiveness Report 2003-2004.* Geneva: World Economic Forum.

Young, Alwyn. 2000. "Gold into Base Metals: Productivity Growth in the People's Republic of China during the Reform Period." *Journal of Political Economy* 111(6):1220–61.

World Development Report 2005: A Better Investment Climate for Everyone

World Development Report 2005 looks at what governments can do to improve the investment climates of their societies to increase growth and reduce poverty. The Report identifies the opportunities and challenges governments face in making investment climate improvements and suggests practical strategies for accelerating progress. This Report offers practical insights for policymakers and their advisors as well as all those with an interest in growth and poverty reduction in developing countries.

Title	Stock #	Price	Qty.	Total US$
World Development Report 2005: A Better Investment Climate for Everyone *A Copublication of the World Bank and Oxford University Press.*				
Paperback. *ISBN 0-8213-5682-8*	*D15682*	*$26*		
Hardcover. *ISBN 0-8213-5724-7*	*D15724*	*$50*		

** Shipping and Handling charges are $8.00 per order. If a purchase order is used, actual shipping will be charged. For air mail outside the U.S., charges are US$7.00 per order plus US$6.00 per item.*

Subtotal	
Shipping and Handling *	
Total US$	

PAYMENT METHOD
Orders from individuals must be accompanied by payment or credit card information. Credit cards are accepted only for orders addressed to the World Bank. Check with your local distributor about acceptable credit cards. Please do not send cash.

☐ *YES, please send my copy of* **World Development Report 2005**
(Please Print)

Name _____

Title _____

Organization _____

Address _____

City _____

State _____

Zip/Postal Code _____

Country _____

Phone _____

Fax _____

E-mail _____

PAYMENT METHOD
Orders from individuals must be accompanied by payment or credit card information. Credit cards accepted only for orders addressed to the World Bank. Please do not send cash.

☐ *Charge $_____ to my:*

☐ *American Express* ☐ *Mastercard* ☐ *Visa*

☐ *Card no.* _____

Expiration date _____ / _____

Name _____
as it appears on the card

Signature _____
required for all credit card charges

☐ *Check no.* _____

in the amount of $_____ is enclosed. When ordering directly from the World Bank, make check payable in U.S. funds drawn on a U.S. bank to: The World Bank. Please send your check with your order.

Institutional customers in the U.S. only:
Bill me. Please include purchase order.

Mail order to:
World Bank Publications
P.O. Box 960, Herndon, VA 20172-0960, USA,
or Fax to 703-661-1501.
Order by phone: 703-661-1580 or 800-645-7247. Order online: **www.worldbank.org/publications**
Questions? ***E-mail us at books@worldbank.org***

DCWR5

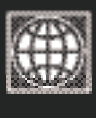
WORLD BANK Publications

The reference of choice on development

Visit our website at www.worldbank.org/publications